

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Economics & Administrative Sciences
Master of Accounting & Finance



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
ماجستير المحاسبة والتمويل

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Applying Corporate Governance Mechanisms on Accounting Conservatism of Non- Financial Listed Companies in Palestine Exchange

إعداد الباحث

إبراهيم نصر أحمد أبو عوده

إشراف

الأستاذ الدكتور

ماهر موسى درغام

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِمُتَطَلِبَاتِ الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي بَرْنَامِجِ الْمَحَاسِبَةِ وَالتَّمْوِيلِ بِكُلِّيَّةِ الْاِقْتِصَادِ وَالْعُلُومِ الْاِدَارِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ الْاِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

سبتمبر/2021م - صفر/1443هـ

إقرار:

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي للشركات غير
المالية المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Applying Corporate Governance Mechanisms on Accounting Conservatism of Non- Financial Listed Companies in Palestine Exchange

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت
الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل
درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been by others elsewhere for any other.

Student's name:	إبراهيم نصر أبو عودة	اسم الطالب:
Date:		التاريخ:
Signature:		التوقيع:



الرقم: ج س غ/35
Ref: 02/10/2021
التاريخ: Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناء على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ ابراهيم نصر احمد ابوعوده لنيل درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين

The impact of applying corporate governance mechanisms on accounting conservatism of non-financial listed companies in Palestine Exchange

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 24 صفر 1443 هـ الموافق 2021/10/02م الساعة الواحدة مساءً، في قاعة اجتماعات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....

مشرفا ورئيسا
مناقشا داخليا
مناقشا خارجيا

أ.د. ماهر موسى درغام
د. محمد مروان العشي
د. عز الدين عطا العمري

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. يوسف ابراهيم الجيش



الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير آليات الحوكمة على ممارسة التحفظ المحاسبي وكانت عينة الدراسة الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2015 إلى 2019، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عدد من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وهي (حجم مجلس الإدارة - استقلالية مجلس الإدارة - عدد اجتماعات مجلس الإدارة - استقلالية المدير التنفيذي - لجنة التدقيق - استقلالية لجنة التدقيق - حجم ملكية كبار المساهمين - الملكية الأجنبية - الملكية الإدارية) والمتغير التابع وقياسه من خلال نموذج (BTM)، حيث تكون مجتمع الدراسة الشركات غير المالية المدرجة ببورصة فلسطين والتي يبلغ عددها 32 شركة والموزعة على 3 قطاعات مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية لكل من (الملكية الإدارية، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) للشركات غير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لآليات الحوكمة المتمثلة بكل من (حجم مجلس الإدارة - واستقلالية مجلس الإدارة - واستقلالية المدير التنفيذي - ولجنة التدقيق - ملكية كبار المساهمين - الملكية الأجنبية) على التحفظ المحاسبي للشركات غير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.

• التوصيات:

ضرورة وجود الاستقلالية التامة لمجلس الإدارة، مع ضرورة وجود عدد كافي للاجتماعات، أيضاً ضرورة الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وذلك بإدخال خبراء للعمل في المناصب ذات التأثير الكبير، كذلك إلزام الشركات بوجود لجان تدقيق مع ضرورة متابعة اللجان وسن قوانين صارمة لتطبيق ذلك، ويجب وجود لجان تدقيق مستقلة تتمتع بمهنية وحيادية عالية، مع ضرورة منح الاستقلالية التامة للمدققين الداخليين والخارجيين لممارسة أعمالهم دون أي ضغط، والعمل على زيادة الملكية الأجنبية لزيادة الأمان الاستثماري وذلك بدوره يعمل على تحقيق مستويات اقتصادية مرتفعة، كذلك إجراء دراسة لنفس المتغيرات على القطاع المالي في بورصة فلسطين، وضرورة سن قوانين وتشريعات لتكون حصن وسد منيع لمعظم حالات التلاعب.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، التحفظ المحاسبي، الشركات غير المالية، إدارة الأرباح،

بورصة فلسطين.

Abstract

This study aimed to know the impact of governance mechanisms on the practice of accounting conservatism. The study sample included the non-financial companies listed on the Palestine Exchange for the period from 2015 to 2019. The descriptive analytical approach was used, and a number of variables related to corporate governance were selected, namely (size of the board of directors - independence of the board of directors - number of board meetings - independence of the CEO - audit committee - independence of the audit committee - size of ownership of major shareholders - foreign ownership - administrative ownership - financial leverage) in addition to the dependent variable and measuring it through the (BTM) model. The study population included the companies listed on the Palestine Exchange, numbering 48 companies distributed over 5 different sectors.

The study reached a set of results, the most important of which are the following:

1. There is a statistically significant effect of (administrative ownership, number of board meetings), on the dependent variable (accounting conservatism) for the non-financial companies listed on the Palestine Exchange.
2. There is no statistically significant effect of the governance mechanisms represented by (the size of the board of directors - the independence of the board of directors - the independence of the CEO - the audit committee - the ownership of major shareholders - foreign ownership - financial leverage) on the accounting conservatism of non-financial companies listed on the Palestine Exchange.

The study presented a set of recommendations, the most important of which are as follows:

The necessity of having complete independence for the Board of Directors, with the need for a sufficient number of meetings, as well as the necessity of separating the CEO and the Chairman of the Board of Directors, by including experts to work in positions of great influence. The study also recommends obligating companies to have audit committees and to follow up on the committees and enact strict laws to implement this. There must be independent audit committees that enjoy high professionalism and impartiality, with the need to grant complete independence to internal and external auditors to carry out their work without any pressure, and to work to increase foreign ownership to increase investment security, which in turn works to achieve high economic levels. The study also recommends conducting a study of the same variables used by the study and applying it on the financial sector in the Palestine Exchange, and the necessity of enacting laws and legislation to guard against most cases of manipulation.

Key Words: Governance Mechanisms, Accounting Conservatism, Non-Financial Companies, Profit Management, Palestine Exchange

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إهداء :

إلى من أفنى حياته من أجلي ومدني بالعزم والصبر . . أبي الحبيب .
إلى من وهبت لي الكثير من عمرها وجعلتني أباً للرجال . . أمي الغالية .
إلى سكتي ومودتي ورحمتي، مربية الأجيال . . زوجتي الحبيبة .
إلى استشاري في هذه المعمورة، أبنائي نصر ومحمد وكريم وروز، حفظكم الله .
إلى المرحوم والد زوجتي عمي الغالي المحامي محمد أبو عوده رحمه الله، فهو كان يمدني بالعزم والقوه

للرقي بالعلم .

إلى إخوتي وإخواني وأقاربي وأصدقائي الذين دعمونا وأمدونا بالعزم .
إلى شهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل وكل الشرفاء، من أجل فلسطين الحبيبة
أهديكم عملي هذا،،

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل والشكر لله على تلك الخبرات التي اكتسبناها في هذه الرحلة البحثية، والشكر موصول لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل وأسأل الله السداد في أعمالنا القادمة.

أتقدم بجزيل الشكر لأبي وأمي لما قدموه لي طيلة حياتي من دعم وتربية وتوجيه فمهما كتبت من كلمات شكر فلم توف جزء من حقهم، الله أسأل أن يلبسهم ثوب الصحة والعافية. أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي ومشرفي الدكتور ماهر موسى درغام لما قدمه من نصائح قيمة في هذا البحث ولما قدمه من توجيه ومساعدة في مجالي طوال فترة البحث، فلك مني كل الاحترام والتقدير وأسأل الله أن يجزيك عني خير الجزاء. كل الشكر والتقدير موصولاً للجنة المناقشة لتفضلهم مناقشة هذا البحث وما سيقدمونه من نصائح قيمة ليخرج هذا البحث إلى النور.

فهرس المحتويات:

أ	إقرار:
ب	المخلص:
ج	إهداء:
ح	شكر وتقدير:
خ	فهرس المحتويات:
ر	فهرس الجداول:
س	فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية:
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2	1.1 مقدمة الدراسة:
3	1.2 مشكلة الدراسة:
5	1.3 أهداف الدراسة:
5	1.4 أهمية الدراسة:
5	1.4.1 الأهمية العلمية:
5	1.4.2 الأهمية العملية:
7	1.5 نموذج الدراسة:
9	1.6 الدراسات السابقة:
21	الفصل الثاني آليات الحوكمة
22	2.1 مقدمة:
23	2.2 نشأة الحوكمة:
24	2.3 تعريف الحوكمة:
25	2.4 خصائص الحوكمة:
26	2.5 أهداف الحوكمة:
28	2.6 أهمية الحوكمة:
29	2.7 أهمية الحوكمة في الجانب المحاسبي والرقابي:
30	2.8 مبادئ الحوكمة:
31	2.9 محددات الحوكمة:
32	2.10 الحوكمة في فلسطين:
32	2.11 مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:
33	2.12 آليات الحوكمة
33	2.12.1 الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

36.....	الفصل الثالث التحفظ المحاسبي
37.....	3.1 مقدمة:
37.....	3.2 نشأة التحفظ المحاسبي:
38.....	3.3 مفهوم التحفظ المحاسبي:
40.....	3.4 أنواع التحفظ المحاسبي:
40.....	3.4.1 التحفظ المحاسبي المشروط:
40.....	3.4.2 التحفظ المحاسبي غير المشروط:
40.....	3.5 أهمية التحفظ المحاسبي:
41.....	3.6 أهداف التحفظ المحاسبي:
42.....	3.7 أكدت دراسة (Lafond & Watts, 2008) أن الإدارة ترى العديد من الآثار الجانبية للتحفظ من أهمها:
42.....	3.8 سلبيات التحفظ المحاسبي:
43.....	3.9 مقاييس التحفظ المحاسبي:
43.....	3.9.1 نموذج (Basu, 1997) التوقيت غير المتماثل في قياس الربح:
44.....	3.9.2 نموذج (Beaver and Ryan, 2005) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB):
44.....	3.9.3 نموذج (Givoly And Hayn, 2000) قياس الاستحقاقات السالبة:
44.....	3.9.4 مؤشر التحفظ (C-score) قياس الاحتياطات السرية:
45.....	3.10 العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:
45.....	3.12 التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS):
46.....	3.13 آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي:
48.....	الفصل الرابع الدراسة التطبيقية
49.....	المبحث الأول الطريقة والإجراءات
49.....	4.1.1 تمهيد:
49.....	4.1.2 منهج الدراسة:
50.....	4.1.3 مجتمع الدراسة:
52.....	4.1.4 قياس متغيرات الدراسة:
53.....	4.1.5 الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:
54.....	4.1.6 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:
54.....	4.1.6.1 اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test)
55.....	4.1.6.2 اختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Autocorrelation Test):
56.....	4.1.6.3 اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test):
56.....	4.1.6.4 اختبار التداخل الخطي:

58.....	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
58.....	4.2.1 تمهيد:
58.....	4.2.2 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:
58.....	4.2.2.1 الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (آليات الحوكمة):
61.....	4.2.2.2 قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات بالاعتماد على نموذج (BTM).
63.....	3.2.3 اختبار فرضيات الدراسة:
73.....	4.2.4 النتائج والتوصيات:
73.....	4.2.4.1 النتائج:
74.....	4.2.4.2 التوصيات:
75.....	4.2.4.3 عناوين بحوث مقترحة:
76.....	المصادر والمراجع
88.....	الملاحق
89.....	ملحق (1): القطاعات

فهرس الجداول:

8	جدول (1.1): طرق قياس المتغيرات
46	جدول (3.1): يوضح المعالجات المحاسبية للتحفظ المحاسبي التي تطرقت لها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير الدولية
50	الشركات التي تحقق بها الشروط لإجراء الدراسة.
51	جدول (4.1): مجتمع وعينة الدراسة
52	جدول (4.2) تفصيل الشركات المدرجة والمستبعدة حسب القطاع
52	جدول (4.3): قياس المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات):
54	جدول (4.4): اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk)
55	جدول (4.5): اختبار الارتباط الذاتي (D-W)
56	جدول (4.6): اختبار التداخل الخطي (VIF)
58	جدول (4.7): الإحصاء الوصفي لمتغير حجم مجلس الإدارة
59	جدول (4.8): الإحصاء الوصفي لمتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
59	جدول (4.9): الإحصاء الوصفي لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة
59	جدول (4.10): الإحصاء الوصفي لمتغير استقلالية لجنة التدقيق
60	جدول (4.11): الإحصاء الوصفي لمتغير كبار المساهمين
60	جدول (4.12): الإحصاء الوصفي لمتغير حجم الشركة
60	جدول (4.13): الإحصاء الوصفي لمتغير عمر الشركة
61	جدول (4.14): مستوى استخدام التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة
61	جدول (4.15): الإحصاء الوصفي لمتغير التحفظ المحاسبي
62	جدول (4.16): مستوى استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة من عام 2015-2019
63	جدول (4.17): الاختبارات الإحصائية اللازمة للفرضيات
64	جدول (4.18): نتائج نموذج الانحدار
65	جدول (4.19): نتائج نموذج الانحدار
66	جدول (4.20): نتائج نموذج الانحدار
67	جدول (4.21): نتائج نموذج الانحدار
68	جدول (4.22): نتائج نموذج الانحدار
68	جدول (4.23): نتائج نموذج الانحدار
69	جدول (4.24): نتائج نموذج الانحدار
70	جدول (4.25): نتائج نموذج الانحدار
71	جدول (4.26): نتائج نموذج الانحدار

جدول (4.28): تحليل الانحدار الخطي المتعدد-المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) 72

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية:

- شكل (2.1): جدول يوضح خصائص حوكمة الشركات.....26
- شكل (2.2): يوضح أهداف الحوكمة.....28
- شكل (2.3): أهمية الحوكمة.....29
- شكل (2.4): جدول يوضح المحددات الأساسية للحوكمة.....31

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

كثيراً ما تسعى الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب الأطراف الأخرى فغالباً تحاول إظهار مركز قوي أمام أصحاب المصلحة مستخدمة بذلك عدة ممارسات وأساليب وصولاً لقوائم مالية تظهر قوة الشركة ونجاح الإدارة، وبذلك يتخذ أصحاب المصلحة كالمستثمرون والدائنون والمقرضون وغيرهم قراراتهم بناء على هذه القوائم، وبعد الانهيارات العالمية العديدة (مثلاً انهيار شركة انرون للطاقة) تم ظهور الحوكمة وآلياتها للوصول إلى حد معقول من الثقة بين الإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة (الحربي، 2021).

ولقد زاد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي خاصة بعد ظهور العديد من الإخفاقات والمشكلات التي عصفت بالاقتصاد العالمي (أبو جراد، 2015).

يعتمد المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصلحة على التقارير المالية المنشورة لاتخاذ قراراتهم فهم بحاجة إلى معلومات وتقارير صادرة ضمن الإطار العام الخاص بحوكمة الشركات (كسار، وأومري، 2019م).

ولتطبيق آليات الحوكمة العديد من المزايا والمنافع التي يمكن أن تحققها مثل تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، ورفع مستويات الأداء للشركة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة قدرة الشركة على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة (الحمدي، 2020م).

ولقد تطورت الحوكمة في الواقع الفلسطيني من قبل صانعي القرار وتم الاسترشاد بإطار الحوكمة الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فلقد أصدر سوق رأس المال مسودة نهائية لمدونة وقواعد حوكمة الشركات في فلسطين لعام 2009 (تلاحمة، 2012م). وتُعد آليات الرقابة ولجان التدقيق، وسيلة إشرافيه على جودة التقارير المالية (سنوساوي، 2018م).

ولقد حاز التحفظ المحاسبي على اهتمام كبير من الباحثين أمثال

(WATTS, BALL, BEAVER) ونجد أيضاً مجلس معايير المحاسبة

الدولية (IASB) على سبيل المثال قد جاء في المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بإلزام الشركات بإتباع سياسات متحفظة في الإفصاح عن عناصر القوائم المالية (أبو الخير، 2008م).

ونجد أن التحفظ المحاسبي يعطي رد فعل حذر في التعامل مع حالة عدم التأكد المرتبطة بمخاطر الأعمال، ويساعد الشركة على تعزيز مصداقية القوائم المالية، وزيادة ملاءمة المعلومات (نصيرة، وحميداتو، وقويدر، 2021م) وهذا بدوره يعطي قوائم مالية تتمتع بالمصداقية وتفي بحاجة مستخدمي القوائم المالية (حسين، وعز الدين، 2019م). وبناء على أهمية الحوكمة في فلسطين قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتشكيل لجنة وطنية لحوكمة الشركات في فلسطين، وعملت اللجنة على تشكيل فريق فني لصياغة مدونة قواعد حوكمة الشركات بما يتفق مع الظروف والتشريعات السائدة في فلسطين، مع مراعاة المبادئ المستقرة في مجال حوكمة الشركات على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقلد أثبتت التجارب أن تطبيق قواعد الحوكمة يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور واستقطاب استثمارات أخرى. وبما أن الواقع الفلسطيني أصبح يهتم بتطبيق الحوكمة وآلياتها ويعمل على تطبيق التحفظ المحاسبي زاد الاهتمام به دولياً بشكل كبير (زرق، 2018) وفي ضوء ما سبق تم دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

1.2 مشكلة الدراسة:

بعد الانهيارات والفضائح المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات في العالم تحقق إجماع لدى مختلف المنظمات والمختصين أن حوكمة الشركات هي النظام الأكفأ والأكثر قدرة على إحلال الاستقرار والإدارة المثلى للشركات في ظل الحاجة لقوائم مالية موثوقة خاصة أن الإدارة تهدف لإظهار نتائج أعمال الشركة إيجابياً بتحقيق أرباح وذلك لتحقيق منافع خاصة لهم ولإظهار مركز مالي قوي، فتقوم الإدارة على تخفيض المصروفات المعترف بها أو تأجيل الاعتراف بهذه المصروفات للسنوات القادمة مما يسبب ممارسة إدارة الربح، فيتم نشر قوائم مالية مُجملة وغير حقيقية وهذا يضر بمصالح أصحاب المصلحة الذين يتخذون قراراتهم بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في البورصة (أبو دغيم، 2018) ولأن الإدارة غالباً ما تتبع سياسات محاسبية غير متحفظة بهدف إظهار مركز قوى للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية لها، وهذا يضر بأصحاب المصلحة، ولهذا السبب وجدت آليات حوكمة الشركات بهدف تقليل تضارب المصالح بين الإدارة والأطراف الأخرى والتي يترتب عليها تحقيق منافع لأطراف على حساب أطراف أخرى (حسن، ومحسن، 2016).

ولقد حظى موضوع تطبيق آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي اهتمام العديد من الباحثين وتم تطبيق الدراسات في البيئتين العربية والأجنبية وكان هناك تباين في النتائج بين الدراسات السابقة حيث أشارت دراسة (عبد الملك، 2016م)، (أبو جراد، 2015م)، و(أبو الفضل، 2015م) وجود علاقة طردية بين تطبيق آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي، في حين أن هناك دراسات أشارت إلى عدم وجود علاقة بين بعض آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي مثل دراسة (محمد، ومحسن، 2016م)، و(الزمر، 2011م)، حيث لبعض الآليات تأثير طردي وبعضها تأثير عكسي.

نتيجة لهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة النتائج على بورصة فلسطين وذلك لأن البيئة الفلسطينية تختلف من حيث طبيعة المستثمرين وتوجهاتهم من حيث الأنظمة والقوانين التي تضعها البورصة وهيئة سوق رأس المال، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر آليات حوكمة الشركات على ممارسة التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة:

1. ما أثر حجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. ما أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. ما أثر الجمع بين المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
5. ما أثر وجود لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
6. ما أثر استقلالية لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
7. ما أثر حجم كبار المساهمين على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
8. ما أثر حجم الملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

9. ما أثر وجود الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على مستوى التحفظ المحاسبي.
2. الوقوف على آليات حوكمة الشركات المطبقة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. بيان آليات الحوكمة الأكثر تأثيراً في ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. الكشف عن ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة:

1.4.1 الأهمية العلمية:

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة من خلال أهمية المتغيرات التي تتناولها هذه الدراسة وتحاول استكشاف العلاقة بينهما، حيث تعود أهمية الحوكمة وتطبيق آلياتها إلى نوع من الثقة في القوائم المالية، وحسب إطلاع الباحث على الدراسات السابقة لم يجد دراسات قامت بدراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وبالتالي سيستفيد الباحثون والأكاديميون من المتغيرات التي تناولتها الدراسة وطرق قياسها، ومن الممكن أن تمثل نتائج الدراسة وتوصياتها معلومات للباحثين والأكاديميين في مجال الحوكمة وآلياتها والتحفظ المحاسبي وإمكانية مقارنة نتائجهم مع نتائج هذه الدراسة، وإعداد دراسات مستقبلية بناءً على التوصيات التي ستقدمها الدراسة.

1.4.2 الأهمية العملية:

يعتمد كثير من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات على القوائم المالية، وبالتالي تعتبر آليات الحوكمة من الوسائل المهمة التي تسهل على مستخدمي المعلومات المحاسبية اتخاذ القرارات الاستثمارية ورسم السياسات المستقبلية بشكل آمن وبعيد عن المخاطرة في حال توفر آليات الحوكمة وبالتالي التحفظ المحاسبي في هذه التقارير، هذا ويمكن النظر إلى أهمية الوقوف على آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي من خلال معرفة مدى هذا التأثير والعلاقة

بينهما، حيث وجد أنه في حال كان هناك تأثير طردياً بينهما أي أنه كلما تم تطبيق آليات الحوكمة زاد التحفظ المحاسبي فإن ذلك يعتبر حافزاً للشركة لبذل أقصى مجهودها واهتمامها بالعوامل المؤثرة على تطبيق آليات الحوكمة كي تحقق التحفظ المحاسبي وبالتالي ذلك يعتبر فائدة للشركة أيضاً في عملية زيادة الثقة والموثوقية بالقوائم المالية، ودعم القدرة التنافسية للشركة، والجهات الأخرى المهتمة لعملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات سليمة وتقارير موثوقة وبجودة عالية، كذلك يؤدي تطبيق هذه الدراسة إلى نمو الاقتصاد وزيادة وتحسين الأداء للشركات، كما يمكن الاستفادة من النتائج في حال كانت غير ذلك مثلاً عدم وجود علاقة بين المتغيرين وبالتالي سنستنتج أن ذلك خاص في بيئة الاستثمار الفلسطينية وهو عدم وجود الوعي الكافي عند المستثمر الفلسطيني للاطلاع على التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وعدم فهم محتواها وبالتالي تقدم الدراسة توصيات تتناسب مع النتائج التي تم الحصول عليها لحل المشكلة الأخيرة.

وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لآليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لوجود لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي.
6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستقلالية لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي.

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي.
8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي.
9. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي.

1.5 نموذج الدراسة:



طرق قياس المتغيرات:
أولاً: المتغير المستقل (آليات الحوكمة).

جدول (1.1): طرق قياس المتغيرات

X	اسم المتغير - المتغير المستقل	قياس المتغير
X1	حجم مجلس الإدارة.	عدد أعضاء مجلس الإدارة.
X2	استقلالية مجلس الإدارة.	نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالي الأعضاء.
X3	عدد اجتماعات مجلس الإدارة.	عدد اجتماعات المجلس في السنة.
X4	الجمع بين التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة.	تم اعطاء الرمز (0) إن كان هناك فصل و(1) إذا كان هناك جمع.
X5	وجود لجنة التدقيق.	تم اعطاء (1) في حال وجود لجنة تدقيق و(0) في حال عدم وجود.
X6	استقلالية لجنة التدقيق.	نسبة عدد الأعضاء المستقلين - ليس لهم أي عمل تنفيذي بالشركة - إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق.
X7	كبار المساهمين.	نسبة ملكية المساهمين الكبار في أسهم الشركة لا تقل ملكية 5 منهم عن 5% إذا كان أكبر من 5% يتم إعطاؤه الرمز (1) وما دون ذلك (0).
X8	الملكية الأجنبية.	تم اعطاء الرمز (1) في حال وجود مساهمين أجنب في الشركة لا تقل ملكيتهم عن 5% والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك.
X9	الملكية الإدارية.	تم اعطاء الرمز (1) في حال وجود مساهمين من الإدارة التنفيذية في الشركة لا تقل ملكيتهم عن 5% والرمز (0) عدم وجود ذلك.

المصدر: (أبو شمالة، وأبو ليلة، 2018).

ثانياً: قياس المتغير التابع (التحفظ المحاسبي):

- اعتمد الباحث على المقياس الذي اعتمده (Beaver & Ryan, 2005) لقياس درجة التحفظ المحاسبي وهو عبارة عن نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، فالقيمة الدفترية تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية والقيمة السوقية تنتج عن أسعار السوق الملحوظة بالأسواق (المشهداني، وحמיד، 2011م).

- وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة على عدد المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها نهاية العام (Hamdan, 2011).
- يشير انخفاض هذه النسبة لأقل من واحد صحيح إلى أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.
- إذا كان الفرق كبيراً بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والسوقية مرتفعة فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، فكلما كان الفرق كبيراً بانخفاض القيمة الدفترية عن السوقية فإنه يدل على أن الشركة أكثر تحفظاً (المشهداني، وحמיד، 2011).

1.6 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت كلا من حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي يمكن صياغتها كما يلي:

1.6.1 الدراسات العربية:

1. دراسة (نصيرة، وحميداتو، وقويدر، 2021م) بعنوان: "دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي".

تناولت هذه الدراسة دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسجلة في بورصة الجزائر، وتم إجراء دراسة تطبيقية على بعض الشركات المسجلة بالبورصة وتم توزيع 60 استبانة على محافظي الحسابات ورؤساء مجلس الإدارة، والمدققين الداخليين والخارجيين للشركات، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والوصفي والتحليلي والتاريخي لتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن آليات حوكمة الشركات في بورصة الجزائر تساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بواسطة آلية مجلس الإدارة، والتي تعتبر آلية داخلية لحوكمة الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة ممارسة التحفظ بصورة إجبارية من طرف المدققين من خلال رقابة دقيقة من طرف مجلس الإدارة كونه المسئول الأساسي عن آليات حوكمة الشركات، كذلك أوصت بمنح الاستقلالية للمدققين الداخليين والخارجيين في استعمال الأساليب المحاسبية التي يرونها مناسبة للشركات المدرجة في البورصة.

2. دراسة (الحربي، 2021م) بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية".

ركزت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية وكانت عينة الدراسة البالغ عددها 10 شركات للفترة 2019-2020 وتم استخدام أداة تحليل المحتوى، وكانت النتائج وجود تأثير ذو دلالة احصائية لآليات الحوكمة (تركز الملكية، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة التدقيق)، ولم يكن هناك دلالة احصائية لكل من آليات الحوكمة (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، دورية اجتماعات لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة ببحث الجمعيات العمومية على إلزام الإدارات العليا في البنوك بالتطبيق الكامل لآليات وقواعد الحوكمة، وكذلك ضرورة قيام مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي والخارجي بفحص مدى توافر جودة التقارير المالية.

3. دراسة (حسين، وعز الدين، 2019م) بعنوان: "آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي".

هدفت الدراسة إلى بحث أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال السودانية بسوق الخرطوم - قطاع البنوك - وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع 80 استمارة استبانة واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي لتحليل الأدبيات واشتقاق المشكلة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الالتزام بقاعدة المراجعة الداخلية يساعد في تحديد اتجاهات المركز المالي، واستخدام المعايير المالية يساهم في وضع نظام خاص لإدارة المخاطر، إتباع المعايير المحاسبية في إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة المراجعة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتكثيف لجان المراجعة الخارجية في البنوك السودانية لمحاربة الفساد الإداري والتلاعب والاحتيال في التقارير المالية، ضرورة التطبيق السليم لحوكمة الشركات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ضرورة مراجعة كل التقارير المالية المعدة قبل نشرها في القوائم المالية.

4. دراسة (أبو بركة، 2017) بعنوان "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على السيولة النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين".

تناولت الدراسة اختبار أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على السيولة النقدية في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 22 شركة من قطاعي الخدمات والصناعة وتمثل 45% من مجموع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ

عددها 49 شركة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل محتوى القوائم المالية وأسلوب القياس خلال الفترة الزمنية 2011-2015 واستخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، واستخدمت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة من الانحدار المتعدد بعد إجراء الاختبارات اللازمة لذلك مستخدماً برنامج EViews8 للوصول للنتائج، وتظهر نتائج الدراسة أن الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين مستوى مرتفع لتطبيق آليات حوكمة الشركات لكل من استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة بينما يوجد ضعف في استقطاب الاستثمار الأجنبي ووجود ضعف في التزام لجنة المراجعة ولجان المكافآت وكذلك ضعف في استقلالية المدير التنفيذي ووجود تركيز لملكية كبار المساهمين مما يترتب على ذلك من آثار سلبية على صغار المستثمرين في الشركة. وأوصت الدراسة بورصة فلسطين بتصميم هيكل عام للتقرير السنوي يحافظ على نسق موحد للبيانات الادارية والمالية وبيانات الحوكمة المطلوبة، وأوصت بأن تكون التشريعات والقوانين ملزمة للشركات وجزء مكمل للقوانين التي تحكم أداء الشركات، وتشكيل قاعدة بيانات مركزية تحتوي على مؤشرات قياس آليات حوكمة الشركات والمؤشرات المالية بنشر من خلالها التقارير السنوية لواقع تطبيق آليات حوكمة الشركات.

5. دراسة (عبد الملك، 2016) بعنوان: "دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات

والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال السعودية، باستخدام منهجين الأول جانب نظري ويقوم على المنهج الاستنباطي والثاني جانب عملي يقوم على المنهج الاستقرائي، وكانت عينة الدراسة 101 شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية وتم استبعاد البنوك من العينة، وتم توزيع استبانة على الشركات لاختبار المتغير المستقل (حقوق المساهمين والشفافية والافصاح واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأصحاب المصالح الأخرى) مع التحفظ المحاسبي وتم استخدام نموذج.

(Beaver and Ryan, 2000) وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة التي تقوم بتطبيق

آليات الحوكمة تميل إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالسوق السعودي والوقوف على المردود الإيجابي والسلبي للتحفظ المحاسبي وكيفية الحد من نتائجه والمقارنة بما تطلبه المعايير الدولية للتقارير المالية. وأوصت بوضع إرشادات وقواعد واضحة حول تطبيق التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب بالأرقام وكذلك إلزام

الشركات بضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المستخدمة في تقاريرها المالية ومبررات الاستخدام تدعيماً لمعايير المحاسبة الدولية، وكذلك على الشركات تفعيل آليات الحوكمة التي لها مردود إيجابي للحد من التلاعب في درجة التحفظ المحاسبي.

6. دراسة (محمد، ومحسن، 2016) بعنوان: "تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

تناولت الدراسة الوقوف على طبيعة تأثير بعض آليات الحوكمة في ممارسة التحفظ المحاسبي لعينة من المصارف المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق في الفترة 2008-2013 باستخدام نموذج Basu المعدل لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي ولتحقيق هذا الهدف تم استعمال كل من آلية (حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، تركيز الملكية، تقرير مراقب الحسابات) كمتغيرات مستقلة إلى جانب اعتماد نموذج Basu المعدل لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي وكانت أهم النتائج وجود مؤشرات على تطبيق آليات الحوكمة من قبل عينة من المصارف خلال مدة البحث مع التزام المصارف بتشكيل حجم مجلس الإدارة ضمن التشريعات النافذة في ممارسة المصارف للتحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج Basu المعدل إلا أنها تباينت في حجم ممارسته وأثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة تأثير بين آليات الحوكمة وممارسة التحفظ المحاسبي وكانت علاقة تأثير عكسية لكل من حجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية في ممارسة التحفظ، في حين عكست علاقة تأثير طردية بين كل نسبة تركيز الملكية وتقرير مراقب الحسابات مع ممارسة التحفظ وفقاً لنموذج Basu المعدل. وأوصت الدراسة إلى إلزام المصارف العراقية المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن كافة المعلومات ذات الصلة بتطبيق حوكمة الشركات وآلياتها وكذلك أوصت بضرورة أن تمتد مسؤولية تطبيق آليات الحوكمة إلى إدارة سوق العراق إضافة إلى الجهات التشريعة والمنظمات المهنية المختصة.

7. دراسة (أبو جراد، 2015م) بعنوان: "العلاقة بين التحفظ بين السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين".

ركزت الدراسة على بيان العلاقة بين التحفظ وبين السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية، أثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين حيث شملت الدراسة (7) مصارف مثلت كامل مجتمع الدراسة حيث بلغت المشاهدات الكلية (49) مشاهدة للفترة (2008-2014م)، وفق المنهج الوصفي التحليلي ، وقد توصلت

الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين مستوى التحفظ المحاسبي للمصارف، وتطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية لا على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية، وأوصت الدراسة بتشكيل جهة مختصة في سلطة النقد الفلسطينية تعني بإصدار نشرة دورية عن مستوى جودة الإفصاح في المصارف، وأن تقوم بتشجيع المصارف على الالتزام بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي.

8. دراسة (أبو الفضل، 2015م) بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى

التحفظ المحاسبي في التقارير المالية دراسة تطبيقية على البنوك السعودية".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في البنوك السعودية وكانت عينة البحث تتكون من 150 موظفاً في البنوك السعودية وتم توزيع استبانة لجمع البيانات واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي في دراسة وتحليل البحوث المتعلقة بالموضوع واستخدم المنهج الاستقرائي في استقراء واقع البنوك السعودية لاختبار الفروض، وتبين من نتائج البحث أن البنوك السعودية تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك السعودية لمبادئ حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي، ومن ثم هناك تأثير لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي. وأخيراً تم تحديد الأهمية النسبية لمبادئ حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. وأن البنوك السعودية في ظل تبنيها لمبادئ حوكمة الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مبادئ حوكمة الشركات لتأثيرها الفعال على زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وانعكاس ذلك على مواجهة الأزمات المالية بصفة عامة وعلى الأزمات المالية في البنوك بصفة خاصة والحد من قدرة إدارة البنك على إدارة الأرباح.

9. دراسة (أسعد، 2015م) بعنوان: "أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء

المالي: دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في السعودية".

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء المالي، طبقت على عينة مكونة من 145 شركة سعودية مدرجة في سوق تداول الأوراق المالية خلال الفترة 2011-2012 باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، توصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وبين معدل القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية، ووجود علاقة طردية بين الجمع

بين عضوية الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة ونسبة المساهمين الكبار، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين، وجود علاقة عكسية بين وجود ملكية أجنبية وبين معدل العائد على حقوق المساهمين، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعطى الآليات التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة، وأن لا تلزم الشركات بأي فقرة أو مادة من لائحة الحوكمة إلا بعد التحقق من إيجابياتها وذلك عن طريق إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ذلك، مع ضرورة أن يعطى القطاع المالي معايير وقواعد تتناسب مع طبيعته ونشاطه، وأن يؤخذ نوع القطاع في الحسبان عند إجراء أي بحث مستقبلي.

10. دراسة (شاهين، 2011م) بعنوان: "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية".

هدفت الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف أهمها اختبار العلاقة بين مجموعة من الصفات والخصائص المميزة لتطبيق حوكمة الشركات في المنشأة، وبين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى مدى قدرة هذه الصفات والخصائص المميزة للحوكمة، ولذا فإن مشكلة الدراسة تنصب بشكل رئيسي في تفسير أسباب التعارض في الدراسات السابقة، والمحاولة في تفهم طبيعة العلاقة بين الخصائص المميزة للحوكمة وتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، ووصولاً إلى رؤية تحليلية لتفسير التعارض في الأبحاث والدراسات السابقة، لتسهيل إمكانية التوصل إلى طبيعة المؤثرات فيما بين حوكمة الشركات والأداء الخاص بالشركة، تظهر وجود علاقة ارتباط قوية مع الالتجاء إلى تطبيق السياسات المحاسبية تجاه هذه العلاقة المتحفظة، مع التعرف على طبيعة واتجاه هذه العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض الأدلة الضعيفة التي تساند أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات مرتبط وبصورة مباشرة مع تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة، وبصفة عامة فإن حوكمة الشركات تلعب دوراً محدوداً في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة على القوائم المالية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات، أهمها استمرار الأبحاث المستقبلية في هذا المجال عن طريق التعرف على تأثير هذه الخصائص المرتبطة بالحوكمة على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة على القوائم المالية.

11. دراسة (الزمر، 2011م) بعنوان: "أثر جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة".

هدفت الدراسة إلى تقييم قياس مستويات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ارتباطاً بمدى قوة أو ضعف آليات حوكمة الشركات للتوصل إلى مدى تأثير جودة آليات حوكمة

الشركات في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أكدت وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ومستويات التحفظ المحاسبي، ووجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار المؤسسي ومستويات التحفظ المحاسبي. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تركيز المسؤولين في السوق المالية السعودي على تبني الآليات التي تعزز دور الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وكذلك تبني الآليات التي تعزز دور الاستثمار المؤسسي، بجانب ضرورة إضافة نص في لائحة حوكمة الشركات يلزم مراجع الحسابات بالإفصاح في تقريره عن مدى التزام الشركة بقواعد وآليات الحوكمة.

12. دراسة (El-habashy, 2019) بعنوان: "أثر سمات حوكمة الشركات على

التحفظ المحاسبي في مصر"

"The Effect Of Corporate Govenance Attributes On Accounting Conservatism In Egypt".

تناولت هذه الدراسة إلى التعرف على سمات حوكمة الشركات التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية المدرجة، وتم استخدام عينة 40 شركة غير مالية نشطة تم جمعها في الفترة 2009-2014 لاختبار الفرضيات، وتم استخدام نموذج الانحدار لتحليل البيانات، وتم استخدام مؤشر (Givoly & Hayn 2000) كمعايير قياس التحفظ. وكانت آليات حوكمة الشركات المستخدمة في هذه الدراسة حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ملكية الاسهم، جودة التدقيق، فصل الرئيس التنفيذي، وكانت نتائج الدراسة أن استقلالية مجلس الإدارة وجودة التدقيق لهما علاقة إيجابية مهمة مع التحفظ في المحاسبة. علاوة على ذلك فإن الملكية المؤسسية والأسهم الكبيرة لها ارتباط سلبي كبير. من المرجح أن تكون الشركات ذات القيمة السوقية الأعلى أكثر تحفظاً في تقاريرها. وأوصت الدراسة أنه يجب على صانعي القرار والسياسات إجبار الشركات على الامتثال لقواعد الإفصاح، وأوصت بإجراء المزيد من البحوث بخصوص هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار المزيد من متغيرات جودة الحوكمة واستخدام عينات أكبر وفترات زمنية أكبر.

13. دراسة (Nasr & Ntim, 2018) بعنوان: آليات الحوكمة والتحفيز

المحاسبي

"Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المصرية وتم اختيار 67 شركة من عدة قطاعات لعام 2011 – 2013 وتم استخدام نموذج Givoly and Hayn وتم استخدام آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، الفصل بين الرئيس والمدير التنفيذي ونوع المدقق الخارجي) وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن استقلالية مجلس الإدارة مرتبط بشكل إيجابي بالتحفظ المحاسبي وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة ونوع المدقق يرتبطان سلبياً بالتحفظ المحاسبي وتوصلت إلى أن الفصل بين الرئيس والمدير التنفيذي ليس له علاقة بالتحفظ المحاسبي. وأوصت الدراسة بمزيد من البحث والفحص بين آليات حوكمة الشركات والتحفيز المحاسبي من خلال النظر في آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية مثل هيكل الملكية.

14. دراسة (Hamdan et al, 2011) بعنوان: "العوامل المؤثرة على مستوى

التحفظ المحاسبي في البيانات المالية".

"Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements".

تناولت الدراسة تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة في دولة الكويت من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق تداول الأوراق المالية الكويتية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات، وذلك بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات مثل (حجم الشركة & عقود الدين & نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة)، وتكونت العينة من 225 شركة وشملت هذه الدراسة جميع الشركات المقيدة ببورصة الكويت للأوراق المالية في عام 2009 واستخدمت هذه الدراسة أسلوبين مختلفين في قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية هما نموذج باسو 1997 (Basu, 1997) والمعروف لدى البعض بمعدل العائد على الأسهم ونسبة (معدل) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book –To- Ratio Market . BTM) وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي فكلما صغر حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن العلاقة بين

حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبي علاقة عكسية بمعنى أن الشركات التي تعتمد في هيكل تمويلها على الديون بشكل أقل تكون أكثر تحفظاً من الشركات الأخرى، وجدت الدراسة أيضاً أن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة حيث وجدت الدراسة أن شركات القطاع المالي أكثر تحفظاً من نظيرتها في القطاع الخدمي والصناعي. وأوصت بدراسة آليات أخرى لها تأثير أكثر على التحفظ المحاسبي.

15. دراسة (Ahmed & Duellman, 2007) بعنوان: "التحفظ المحاسبي

وخصائص مجلس الإدارة".

"Accounting Conservatism and Bord of director characteristics".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار خصائص مجلس الإدارة كأحد مقومات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي، واستخدمت هذه الدراسة خمسة خصائص لمجلس الإدارة وثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي شملت هذه المقاييس الاستحقاق المحاسبي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية واستجابة السوق والأرباح. وتم جمع البيانات خلال عام 1999-2002 في بيئة الأعمال المصرية وانتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: هناك علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبي، وهناك علاقة طردية بين نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة والتحفظ المحاسبي بها، وانفصال الملكية عن الإدارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

1.6.2 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Hajawiyah, 2020) بعنوان: "أثر اليات الحوكمة الجيدة على

التحفظ المحاسبي والرافعة المالية".

"The Effect Of Good Corporate Governance Mechanisms On Accounting Conservatism With Leverage As A Moderating Variable".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي في اندونيسيا للفترة من 2014-2016 للشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا وتم استخدام 33 شركة وتم استخدام المنهج التحليلي لاختبار الفرضيات وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS وتظهر الدراسة النتائج التالية: أن الملكية المؤسسية وأعضاء مجلس الإدارة المستقلون

ذات تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي، وأظهرت أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي كبير على التحفظ المحاسبي، كذلك آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي أثر على الرافعة المالية، وأوصت الدراسة بتطبيق آليات الحوكمة بصرامة أكبر، والإشراف على الرفع المالي للحفاظ على عدم إغراق الشركة بالديون.

2. دراسة (chi et al, 2009) بعنوان: "ما هي آثار التحفظ المحاسبي: منظور حوكمة الشركات".

"What Effects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective".

ركزت الدراسة بشكل أساسي على بحث طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات في البيئة الصينية، واستخدمت الدراسة نموذج C-Score وقد بلغت عينة الدراسة 4443 مشاهدة من عام 1996-2004 وقد حددت الدراسة وناقشت وجود منظورين حول هذه العلاقة، الأول: هو أنه يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي في المواقف التي تكون فيها مشكلة الوكالة مرتفعة، وبناء عليه نظم الحوكمة الأضعف ستقود إلى تحفظ محاسبي أكبر، والثاني: يعد أن الحوكمة الجيدة، تؤدي إلى وجود إشراف أفضل على الإدارة، ومن هنا سنفضل تطبيق محاسبية متحفظة، وأوصت نتائج الدراسة الميدانية بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول ماهية التحفظ المحاسبي لما له من مميزات عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العامة. وأوصت بدراسة تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال.

3. دراسة (Roslinda, 2009) بعنوان: "العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي".

"The Relationship Between Corporate Governance and Conservatism".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين مجموعة متعددة من صفات الحوكمة ونطاق التحفظ المحاسبي الظاهر في التقارير المالية للشركات الأسترالية من عام 1998-2002 وقد أولت هذه الدراسة الاهتمام بما إذا كانت الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بصورة كبيرة تنخفض فيها الخيارات المحاسبية للاختيار الإداري وهل ذلك يؤدي إلى تحفظ محاسبي أكثر واستخدمت هذه الدراسة ثلاثة أساليب لقياس التحفظ المحاسبي من أجل اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي كما يلي: معكوس الانحدار للأرباح السنوية على العوائد الجارية والمستخدم بواسطة (Basu, 1997)، ونموذج السلاسل الزمنية والمستخدم بواسطة

(Basu, 1997)، ونموذج أساس الاستحقاق والذي يتم فيه قياس التحفظ من خلال سرعة أساس الاستحقاق في العرض الغير متماثل للتدفقات النقدية السالبة عن التدفقات النقدية الموجبة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تلعب دور محدود في زيادة عرض التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات وذلك من خلال عرض صفات الحوكمة بشكل منفرد كالاتي: لا يتأثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات بحجم مجلس إدارة هذه الشركات ونسبة الأعضاء المستقلين في هذا المجلس، وجود أعضاء مستقلين في لجان المراجعة لا يؤثر على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات، الفصل بين دور العضو المنتدب ورئاسة المجلس أو قيادته مرتبطة بشكل ضعيف بعرض التحفظ المحاسبي، استخدام مراجعين خارجيين من مكاتب كبرى يؤثر على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات بصورة ضعيفة. وأوصت بإجراء مزيداً من البحوث لأثر الآليات الأخرى للحوكمة.

4. دراسة (Iara et al, 2007) بعنوان: "خصائص مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي

المشروط".

"Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservation: Spanish Evidence".

تناولت الدراسة اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة واستخدمت مؤشرين في التحفظ المحاسبي، ويجمعان عددا من الخصائص التي تبرز فعالية مجلس الإدارة ولجانه مثل، حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء غير الداخليين في الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ووجود لجنة مراجعة، ووجود لجنة مكافآت. وبالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في البورصة الإسبانية عن الفترة عام 1997-2002م، بلغت العينة 306 شركة وباستخدام نموذج Basu توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المنشآت التي لديها مجالس إدارة تتمتع بخصائص قوية تستخدم التحفظ المحاسبي وآليات الحوكمة، كما أن المنشآت التي لديها نظم حوكمة ضعيفة تقديم تقارير مالية أقل مصداقية من المنشآت التي تكون الحوكمة لديها قوية.

1.7 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن موضوعي حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام وخصوصاً في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي (عز الدين، وحسين، 2019) مما يضيف أهمية كبيرة على دراسة هذين الموضوعين

للبحث بخصوص أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وفي النهاية فإن الباحث يعتبر الدراسة الحالية امتداداً واستكمالاً لجهود الباحثين حيث استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة ومجالاتها ومحاورها وتحديد المنهجية البحثية، وصياغة وبلورة فرضياتها وأهدافها وأهميتها، كما سيتم رصد نتائجها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة لتحديد نقاط اختلاف والاتفاق، ومن ثم الاستفادة في معرفة العلاقة والأثر بين المتغيرين في المكان الذي ستطبق به الدراسة.

الفصل الثاني

آليات الحوكمة

الفصل الثاني آليات الحوكمة

2.1 مقدمة:

تعتبر الحوكمة معايير ومبادئ وآليات رقابية واستثمار حقيقي للمؤسسات التي تقبل الدخول تحت مظلتها وتعمل بقناعة وشفافية مبادئها ومعاييرها لتصبح الحوكمة في تلك المؤسسات ثقافة إدارية وسلوكية وليست مجرد نصوص صماء، ويعتبر مصطلح الحوكمة ذات حداثة نسبية ولكن نجد أن مضامينه وأفكاره ربما سبقت ظهوره، وأخذت تتبلور شيئاً فشيئاً بعد ظهور هذا المصطلح لكي تصبح مبادئ ومعايير قادرة على إنتاج الآليات وصولاً إلى تحقيق التوازن المطلوب بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة الاقتصادية أو المالية (الصلحين، 2010م).

لقد زادت أهمية الحوكمة وذلك لتوجه العديد من الدول للنظام الاقتصادي الرأسمالي حيث إنها حققت نسب كبيرة متزايدة من النمو الاقتصادي، وزيادة حجم هذه الشركات أدى إلى التوجه لانفصال الملكية عن الإدارة والبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة من تمويل البنوك وبالتالي زاد حجم الشركات وزاد انتقال رؤوس الأموال وتم انفصال الملكية عن الإدارة وبالتالي كان لابد من وجود آليات رقابية على قرارات المديرين التنفيذيين، ونجد ضعف آليات الرقابة أدى لوقوع الكثير من الشركات الكبرى في أزمات مالية في أواخر التسعينيات ثم انتقلت إلى شركتي أنرون ووردكم في الولايات المتحدة عام (2001)، وأدى ذلك لاهتمام العالم بآليات الحوكمة حيث قامت الحكومة الأمريكية بالإسراع في تطبيق أنماط حوكمة الشركات قانون (Sarbanes – oxley act) عام (2002) لاستعادة ثقة الجمهور في إدارة تلك المنشآت (عفيفي، 2008م).

ومفهوم الحاكمية هو الترجمة لكلمة Governance حيث تم تعريب الكلمة وتم إضافة مضامين لها مثل الرشيدة والحكيمة أو حوكمة الإدارة، وتم اعتماد لفظ حوكمة الشركات في مجمع اللغة العربية المصري بتاريخ 2003/5/20، وتم اعتماد لفظ حوكمة الشركات فيما بعد (درغام، 2013م).

وبذلك نجد أن حوكمة الشركات هي الأداة الفعالة للتأكد من موضوعية وسلامة التقارير المالية من أي تجاوزات إدارية بتطبيق العديد من المبادئ التي تخص الإفصاح والشفافية،

إضافة إلى ذلك تعمل على بلورة وإرساء قاعد وإجراءات صناعة القرار في المؤسسة (صهيون، 2015م).

2.2 نشأة الحوكمة:

بدأ الحديث فعلياً عن الحوكمة مع بدايات عام (1999)، وذلك لكثرة الإخفاقات المالية للشركات الكبرى وتم إرجاع هذه التجاوزات والإخفاقات إلى عدم تنظيم الجوانب الإدارية للشركات، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهييار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، وروسيا، وأمريكا اللاتينية وغيرها إلى تزايد الاهتمام بالحوكمة (درويش، 2007م).

كذلك انفصال الملكية عن الإدارة وضعف آليات الرقابة على المديرين وحدثت الأزمات المالية المتتالية دفع العديد من دول العالم للاهتمام بالحوكمة (تلاحمة، 2011م). ومرت الحوكمة بعدة مراحل تطورت من خلالها فكان لظهور نظرية الوكالة وإلقاء الضوء على المشكلات الناشئة بين أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين نتيجة تعارض المصالح، فكان من هذا المنطلق ضرورة إيجاد قوانين ولوائح تعمل على ضبط العلاقة بين كل من المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة، وكان لكل من (Alking & Janson) عام 1976 اهتمام كبير بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من المشاكل الناشئة نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة التي تمثلها نظرية الوكالة (درويش، 2007؛ حماد، 2007). ويمكن تلخيص مراحل تطور الحوكمة كما يلي (درويش، 2007):

- مرحلة الكساد ما بعد عام 1932 وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.
- مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال. وتزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدرتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.
- مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.E.D مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.

وبناء على ما سبق اتجهت اتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة، وبعد ذلك تم التأكيد على حتمية الحوكمة عام (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات، ومع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهايار عديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضاً إلى الاهتمام بالحوكمة وقام بتعزيز بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

2.3 تعريف الحوكمة:

ساهم مصطلح الحوكمة لتحقيق عدة أهداف للكثير من الأطراف ونجد أنه لا يوجد تعريف موحد للحوكمة فعرف الباحثون الحوكمة كل منهم حسب توجهاته فعلى صعيد حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركة وتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (قويدر، 2015م). عرفت حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات، ضمن نطاق من الشفافية والمسئولية لضمان الالتزام بأفضل الممارسات التي تكفل حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح (الارناؤوط، 2019م).

عرفت الحوكمة بأنها "القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى التي تربطهم علاقة بالشركة مثل البنوك والموردين" (Haidar, 2009).

عرفت على أنها الإطار العام الذي يجمع قواعد نظم ومعايير تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات (Matteescu, 2015 & Gupta, 2009).

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) الحوكمة "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد وتوزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضاً توفر الهيكل

الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء" (www.oecd.org, 2015).

كما عرفت من قبل لجنة كادبوري بأنها "نظام متكامل للرقابة يشمل النواحي المالية وغير المالية من خلاله يتم إدارة الشركة والسيطرة عليها" (Cadbury, 1992). وعرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أنها هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir, 2007).

الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية تعرف على أنها: "مجموعة من العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حكيمة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتميمته" (سلطة النقد الفلسطينية، 2014م). ومن خلال التعريفات السابقة والمفاهيم آنفة الذكر يرى الباحث أن الحوكمة صمام الأمان لذوي العلاقة مع الشركة فوجود الحوكمة يكون هناك ثقة مرتفعة وموثوقة بالبيانات.

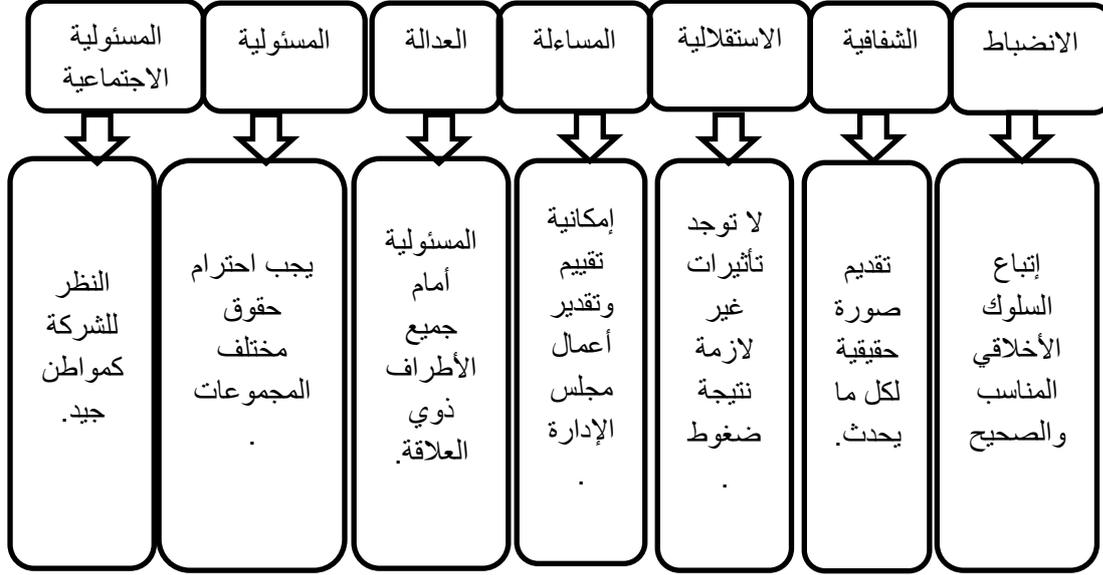
2.4 خصائص الحوكمة:

للحوكمة مجموعة من الخصائص تتمثل في التالي: (حماد، 2008م؛ دلال، 2015م)

- 1- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، من خلال تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية، واستخدام الديون في مشروعات هادفة، وكذلك إقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي بتقديم صورة واضحة وحقيقية.
- 2- الشفافية: تقديم صورة واضحة عما يحدث، تقديم التقرير في موعده، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، وتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة.
- 3- الاستقلالية: عدم التأثير نتيجة الضغوط، والمعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة العليا.
- 4- المساءلة: إمكانية تقدير وتقييم أعمال الشركة، من خلال العمل بعناية والترفع عن المصالح الشخصية، كذلك محاسبة كل من يتجاوز حدوده ومسئوليته.
- 5- العدالة: وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة، والمعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من غيرهم من مساهمي الأغلبية، وكذلك حقهم في الاعتراض، وتعيين المدراء.
- 6- المسؤولية: يجب احترام حقوق مختلف الأطراف، وذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة بدور تنفيذي، وأيضاً وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، أيضاً

مراجعة التقارير للمراجعين الداخليين والإشراف عليها من قبل لجنة المراجعة، لتحقيق واحترام كل الأطراف ذات المصلحة.

7- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.



شكل (2.1): جدول يوضح خصائص حوكمة الشركات

المصدر: (حماد، 2008م) حوكمة شركات قطاع عام وخاص ومصارف.

2.5 أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة لتحقيق العدالة والشفافية لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومساءلة إدارة الشركة في حال التقصير بأدائها والحد من استغلال السلطة للمصلحة الشخصية، وذلك لتعظيم ربحية الشركة ولضمان وجود هياكل إدارية تمكن المساهمين من محاسبة الإدارة والتزام الشركة بالأحكام والتشريعات القانونية المفروضة (يوسف، 2007م).

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة أهداف منها منع التلاعب والخداع والتحريف، وحماية حقوق أصحاب المصالح على المدى الطويل وتوجيه الاقتصاد في الدول النامية، ورفع مستويات الأداء كالربحية وتقليل المخاطر (Bsoul, 2020). وتعمل حوكمة الشركات على تحقيق العدالة وحماية الحقوق لكافة أصحاب المصالح في الشركة من خلال القضاء على جميع أنواع الفساد الإداري والمالي (ابراهيم وآخرون، 2017م؛ العطار، 2018م). هناك العديد من الأهداف التي تعمل الحوكمة على تحقيقها وهي (نسمان، 2009م؛ خليل، وهاني، 2009):

- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمنشأة.
- ايجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المنشأة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المنشآت المالية، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للمنشأة.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المنشأة.
- تجنب حدوث مشكلات محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المنشأة العاملة بالاقتصاد وعدم حدوث انهيارات بالمصارف وأسواق المال المحلية والعالمية والعمل على تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركة مما يساهم في ضبط الفساد المالي.
- المساهمة في تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين والأجانب.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركة وقيمة أسهمها وتحسين أداء الشركة.
- حماية أصول الشركة ومساهميها وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- تحسين الممارسات المحاسبية والمالية في المنظمة والعمل على تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات المنظمة وعملياتها.

كبح مخالفات الإدارة	تقليل المخاطر	حماية حقوق ومصالح المساهمين	تعميق دور أسواق المال	زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني
إظهار الشفافية	تحسين الأداء المالي	الحفاظ على السمعة الاقتصادية	الانفتاح على أسواق رأس المال	الالتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية

شكل (2.2): يوضح أهداف الحوكمة

المصدر: (طالب؛ المشهداني، 2011م).

ويرى الباحث أن وجود الحوكمة في الشركة يحقق العدالة والشفافية وتحقيق استقرار مالي، ومساءلة إدارة الشركة عن التقصير في الأداء والحد من الاستغلال في غير المصلحة العامة لتنمية المدخرات وإيجاد فرص عمل، وتزيد الحوكمة من القدرة التنافسية، وتعزيز الثقة للشركة.

2.6 أهمية الحوكمة:

مع انفجار الأزمات الاقتصادية والفضائح المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا، زاد الاهتمام بالحوكمة كحلا للمشكلات ورقابة على أداء المديرين بهدف حماية أصحاب المصلحة وغيرهم من الأطراف وتتمثل أهمية الحوكمة في (أبو دغيم، 2018م).

أولاً: بالنسبة للشركات

- الشركات التي تطبق الحوكمة من المتوقع تخفيض تكلفة رأس مالها، وتجذب مستثمرين على نطاق أوسع وطويل الأجل.
- الشركات التي تطبق الحوكمة تقلل من احتماليات التعرض للمخاطر المختلفة.

ثانياً: بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم:

- عند تطبيق الشركات للحوكمة يدرك المستثمرون احتمال حصولهم على عائد أكبر وبالتالي يزيد لديهم الرغبة على الاستثمار، بسبب إدراكهم عدم تعرض استثماراتهم للخسارة بسبب الإهمال أو الجشع واستهتار المديرين.
- تساعد الحوكمة على حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم وتترك لهم المجال لإبداء رأيهم في شأن الشركة، ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

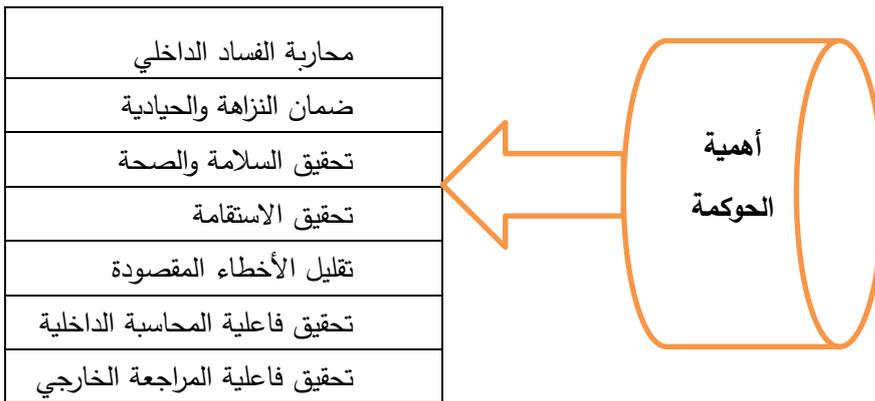
ثالثاً: بالنسبة لأصحاب المصلحة والمجتمع:

- تتطلب الحوكمة احترام الشركات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وأصحاب المصالح المرتبطين بها والمجتمعات التي تعمل فيها.
- تمنع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة.

2.7 أهمية الحوكمة في الجانب المحاسبي والرقابي:

تلعب الحوكمة دور مهم في الجانب المحاسبي والرقابي (ميخائيل، 2005م)

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية واستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربطها بالإنتاج.
- تحقيق قدر من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبة الحسابات الخارجية، والتأكد من كون المدققين على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.



شكل (2.3): أهمية الحوكمة

المصدر: (كافي، 2013).

ونجد أن الدول النامية ذات الموارد المالية وغير المالية المحدودة تهتم بموضوع الحوكمة بشكل أكبر لسببين أساسيين (الداعور؛ وعابد، 2013):
الأول: أن هذه الدول لا تستطيع تحمل الهدر الناتج عن الفساد وسوء الحوكمة.
الثاني: أن التنمية تعتمد بشكل كبير على القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
ويرى الباحث أن للحوكمة أهمية كبيرة في وضع حدود تضمن زيادة كفاءة وإنتاجية الشركة لخلق التجديد والابتكار والمنافسة العادلة والشريفة لزيادة نمو الشركة وفتح مجالات اقتصادية جديدة.

2.8 مبادئ الحوكمة:

عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع نظام متكامل للحوكمة يشمل مبادئ الشركات وهذه المبادئ مرجع للاسترشاد به ويمكن تلخيصها (oecd, 2015):

- **ضمان إطار أساسي فعال لحوكمة الشركات**، يجب أن يكون إطار قانوني وتنظيمي سليم وفعال يمكن للمشاركين بالشركات الاعتماد عليه عند قيام علاقاتهم التعاقدية الخاصة، ويعمل هذا الإطار على رفع مستوى الشفافية ويزيد من كفاءة الأسواق.
- **المعاملة المتساوية لحملة الأسهم**، إطار الحوكمة ومبادئها يجب أن تحقق مساواة لحملة الأسهم وتتيح لهم التعويض في حال تم انتهاك حقوقهم.
- **المستثمرين المؤسسين**، أسواق الأسهم، والوسطاء الآخرين، يجب أن يوفر إطار الحوكمة مناخ مناسب للاستثمار، وحوافز إيجابية على مدار فترة الاستثمار.
- **دور أصحاب المصالح**، يجب أن يحقق إطار الحوكمة حماية حقوق أصحاب المصالح التي أنشأها القانون من خلال الاتفاقيات المتبادلة وتعمل على تنشيط التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل.
- **الإفصاح والشفافية**، يجب أن يضمن إطار الحوكمة الكشف عن جميع الأمور المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة.
- **مسئولية مجلس الإدارة**، يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات التوجيه الاستراتيجي للشركة، كما يضمن متابعة مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية، وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

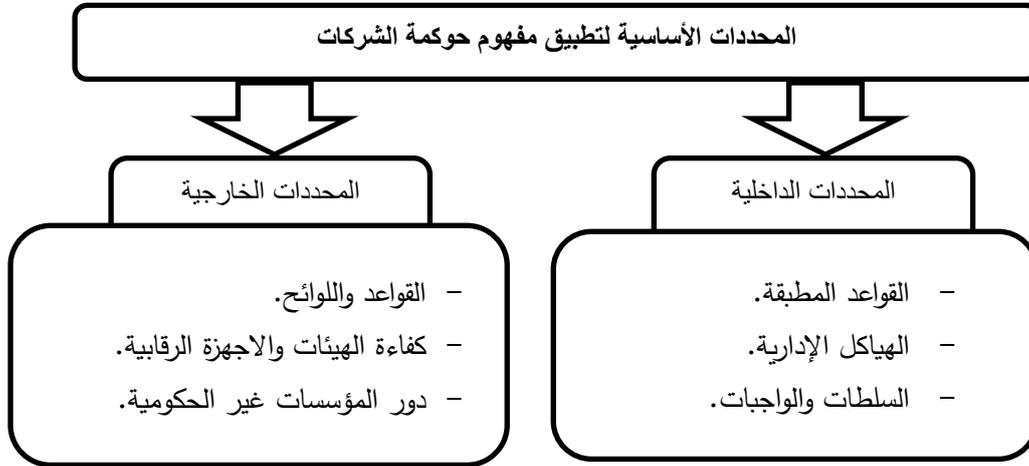
2.9 محددات الحوكمة:

لتحقيق فوائد الحوكمة لابد من توفر مجموعة من الأسس والقواعد التي تضبط العمل بمختلف جوانبه وهناك نوعين من المحددات (أصلان، 2015م)
الأول: المحددات الخارجية وهي البيئة التي تعمل بها الشركة وتختلف هذه البيئة من دولة لأخرى وتتمثل بالتالي:

- 1- القوانين واللوائح التي تنظم العمل.
- 2- النظام المالي الجيد لضمان التمويل اللازم للمشروعات.
- 3- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية.
- 4- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية.

الثاني: المحددات الداخلية وتتمثل في:

- 1- القواعد المطبقة.
- 2- الهياكل الادارية.
- 3- السلطات والواجبات.



شكل (2.4): جدول يوضح المحددات الأساسية للحوكمة

المصدر: (سليمان، 2006م).

ويرى (غادر، 2012) أن المحددات الداخلية تشمل مختلف القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة، بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين،

بشكل يمنع حدوث تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف. ويعتبر الفصل بين دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أيضاً من أفضل الممارسات (Turnbull, 2011). ويرى الباحث بعد ظهور مشكلات وإخفاقات غير متوقعة في ظل وجود محددات الحوكمة كان لابد من الاستمرار في تحديث مدونات الحوكمة وتوسيع نطاقها لتشمل أفضل الممارسات على نطاق أوسع، لوضع محددات لمنع الخلافات والإخفاقات الناشئة بين مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ووضع حلول لها وصولاً للشفافية.

2.10 الحوكمة في فلسطين:

ازداد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة في فلسطين بحوكمة الشركات وبدأ العمل بحوكمة الشركات منذ تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتشكيل اللجنة العليا في فلسطين، وتعتبر فلسطين من أوائل الدول العربية التي عملت على بناء وتطوير مدونة قواعد حوكمة الشركات بشقيه المصرفي وغير المصرفي، فتم إصدار مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين نهاية العام 2009 (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012م؛ أبو بركة، 2017م؛ حمد، 2019م).

2.11 مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:

أصدرت اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات مدونة قواعد حوكمة الشركات عام 2009، وأصبحت نافذة منذ ذلك العام، وتعتبر هذه اللجنة هي الجهة المخولة بمتابعة تنفيذ والتزام الشركات بالقواعد الواردة في المدونة، أما عن القطاع المصرفي، فقد عملت سلطة النقد على إصدار قواعد لحوكمة البنوك العاملة في فلسطين (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012م). واستمدت اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في إنشاء مدونة حوكمة الشركات على مبادئ أساسية صادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فلقد شملت المدونة على نوعين من القواعد، قواعد إلزامية تستند لنصوص تشريعية صريحة، وتطبيقها إلزامياً، وقواعد اختيارية تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات ولا تتعارض مع نص تشريعي صريح، والتطبيق فيها طوعي (تلاحمة، 2011م؛ هيئة رأس المال الفلسطيني، 2012م).

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من العديد من المعوقات والتي كان أهمها الاحتلال الإسرائيلي وتردد الدول المانحة من سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية وعدم إكمال بناء المؤسسات العامة، وغياب رؤية واضحة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني رسم سياساته المستقبلية (الشيخ، 2012م).

2.12 آليات الحوكمة:

2.12.1 الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركات، لتحديد العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، وتتضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة واللجان التابعة له وخاصة لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية (رشيدة، 2013).

تتكون الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من:

1- مجلس الإدارة

قواعد حوكمة الشركات في فلسطين أوجبت أن يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد عن أحد عشر، وأن لا تزيد مدة مجلس الإدارة عن أربع سنوات، ويفضل أن تعكس تركيبة المجلس المساهمين وتعتبر عن نسبة توزيع رأس المال، فلصغار المساهمين الذين يحملون 10% من اسهم الشركة أن ينتخبوا لهم ممثلاً في مجلس الشركة (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009م).

2- حجم مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات للوصول لحجم مجلس الإدارة الأمثل، لم يكن هناك اتفاق عام للحجم المناسب لمجلس الإدارة، فقد أظهرت دراسة (chang & sun, 2008) أن حجم مجلس الإدارة الكبير أقل فعالية لعدم إمكانية الحصول على إجماع داخل المجلس على موضوع ما، في حين أظهرت دراسة (صالح، 2010م)، (laux, 2009)، (lau & wrigha, 2009) أن حجم مجلس الإدارة الكبير يعطي فعالية أكثر نظراً لتنوع الخبرات وإمكانية تقسم المهام (مليجي، 2012م).

3- استقلالية مجلس الإدارة

تعتبر استقلالية مجلس الإدارة من العناصر الرئيسية لحوكمة الشركات للحد من تضارب المصالح، ولتعزيز الدور الرقابي والاشرفي (مليجي، 2008م).

ومن وجهة نظر مدونة قواعد حوكمة الشركات يجذب ألا يمارس رئيس المجلس أو أي عضو فيه مهام تنفيذية في الشركة، وذلك للمحافظة على توزيع الصلاحيات وعدم تمركزها في يد شخص واحد، وكذلك لأغراض المساءلة (مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009م).

4- اجتماعات مجلس الإدارة

يجب أن يعقد مجلس الإدارة بعدد من المرات التي تتناسب مع عمل الشركة وحجمها، وبما ينسجم مع نظامها الداخلي (مدونة قواعد حوكمة الشركات، 2009م).

5- استقلالية المدير التنفيذي

غالباً ما نجد اهتماماً بالمديرين التنفيذيين أكثر من أعضاء مجلس الإدارة، ويتمتع المدير التنفيذي بمساندة كل المديرين وبالرغم من وجود لجنة تعيينات تابعة لمجلس الإدارة إلا أن المدير التنفيذي هو من يختار هؤلاء المديرين، ولقد ساعدت سيطرة المدير التنفيذي كعضو في مجلس الإدارة على تعزيز دور الإدارة العام (الأشهب، 2015م).

مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين أشارت إلى أنه يجب تعيين مدير عام للشركة من ذوي الكفاءة والخبرة ويفضل أن يكون متفرغاً للعمل في الشركة، وأن لا تربطه برئيس المجلس أو أحد أعضائه علاقة قرابة من الدرجة الأولى والثانية (مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009م).

6- لجنة المراجعة

عُرفت لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (سناده وبرايم، 2017م)، وتحظى بالإشراف على أداء المراجع الداخلي وتسد استقلاليته، وتحمي حيادية المراجع الخارجي، وتعمل على تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من التزام كافة الأطراف بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات (يوسف، وعثمان، 2018م).

7- ملكية كبار المساهمين

كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر كلما زادت القدرة والحافز للرقابة على الأداء بهدف حماية مصالحه (رمضان، 2010م)، وتؤدي عملية بيع الاسهم للجمهور إلى زيادة وتعزيز قاعدة الملكية وتنوعها والتي تعود بالفائدة على الشركة (دليل الاككتاب العام، 2014م).

ويرى الباحث إلى ضرورة عدم تمركز الملكية في يد مجموعة من المساهمين، حتى لا يتم إغفال مصالح صغار المساهمين، وأيضاً مخالفة ذلك لأهداف الحوكمة التي تسعى الحوكمة الوصول إليها وتحقيقها.

8- الملكية الأجنبية

تعرف بأنها الأموال التي تدخل الدولة لجهات خارجية بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد للدولة وفق شروط معينة (وشاح، 2009م).

9- الملكية الإدارية

تعرف الملكية الإدارية بأنها تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة (مليجي، 2012م) وعادة ما يقوم المديرين باتخاذ قرارات تحقق مصالحهم على حساب مصالح الملاك ويؤدي ذلك إلى خفض الأرباح وبالتالي تخفيض منفعة الملاك، وبذلك يظهر التعارض بين الأصيل والوكيل تهدف الحوكمة لتعظيم ثروة الملاك وكافة الأطراف ذات المصلحة وتعظيم قيمة المنشأة (تهامي، 2012).

10- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة موظفي الشركة لا يحق لهم الحصول على مكافآت مقابل عضويتهم بمجلس الإدارة، ويجوز للأعضاء غير الموظفين ولكن يجب على المجلس القيام بمراجعة هيكل المكافآت التي يحصلون عليها وذلك على الأقل كل ثلاث سنوات (الأشهب، 2015م).

مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين (2009م) أشارت إلى أنه يجب إظهار مجموع المكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة التنفيذية في التقرير السنوي، سواء بصورة مباشرة كالرواتب والأتعاب، أو غير مباشرة كالقروض والضمانات.

11- لجنة المكافآت

يشكل المجلس من أعضائه لجنة مكافآت تشمل في عضويتها عضواً واحداً على الأقل من الأعضاء المستقلين، وتساعد اللجنة مجلس الإدارة في وضع سياسة لمكافئة أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم، مع مراعاة حجم وأداء كل منهم، ويتم موازنة مصالحهم ومصالح الشركة والمساهمين، ويجب أن تعرض المكافآت على الهيئة العامة لاتخاذ القرار المناسب (مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009م).

الفصل الثالث

التحفظ المحاسبي

الفصل الثالث

التحفظ المحاسبي

3.1 مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي آلية مهمة لعلاج الصراعات بين حملة الأسهم وأصحاب الديون، ويقوم التحفظ على خفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون، ويقلل من تضارب البيانات وعدم تماثلها، ويحمي مصالح الدائنين، ويقوم التحفظ على تخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية، ويعتبر بوصلة الأمان للدائنين فيؤددهم بالمعلومات بالوقت المناسب عن المخاطر المحتملة لقروضهم (أبو جراد، 2015م).

ويعد التحفظ من أهم السياسات المحاسبية التي بدأ الاهتمام بها اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة لتأثيرها على تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية، فإن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والإفصاح عن القوائم المالية في موعدها (Ball, R., et al., 2000). وهذا يرجع إلى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق وللاعترااف بالأنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر (Audrey Wen et., 2011; Stergios Leventis et al., 2013)

ويتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه اختيار السياسات المحاسبية، فبوجود التحفظ المحاسبي يتم اختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتعمل على تدعيم الحفاظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبطة بها، خاصة أصحاب الديون وحملة الأسهم، خاصة أن الإدارة تعمل على تحقيق مصالح مالية لذاتها، ولتحقيق أمر معين على حساب أطراف أخرى، وهذا يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح ذات العلاقة، وبالتالي انخفاض القيمة للشركة في السوق (أبو خزانه، 2011م).

ومن خلال ما سبق يبرز الدور المهم للتحفظ المحاسبي وتأثيره على الوحدات الاقتصادية، ففي هذا المبحث تم الحديث عن التحفظ المحاسبي وأهميته وأنواعه وصولاً للحاجة التي دعت إليه.

3.2 نشأة التحفظ المحاسبي:

لقد كان للعلم المحاسبي القديم بصمة في مبدأ التحفظ المحاسبي، ولازال العلم المحاسبي المعاصر يُعطي اهتماماً كبيراً لهذا المبدأ، فلقد بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أشار

(Bliss, 1924) إلى مبدأ الحيطة والحذر، وضرورة توقع الخسائر والأعباء المتوقعة، وعدم الاعتراف بأية أرباح لم تتحقق فعلاً، ومنذ ذلك الوقت توالى الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسبي (عوض، 2010م).

العديد من المنظمات المحاسبية تبنت عدداً من المعايير، ومن ضمنها التحفظ المحاسبي، حيث جاء في المعيار الأول في المعايير الدولية "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، ففي حال عدم التأكد من نتائج معينة وجب تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، كما أن المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة في بريطانيا أقرت في حال وجود تعارض بين أساس الاستحقاق والتحفظ المحاسبي - عند تطبيق مبدأ المقابلة - فإنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي، كذلك اهتمت المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي (الشرقاوي، 2012م).

ومما سبق نجد أن التحفظ المحاسبي يعد من الموضوعات المحاسبية القديمة والمعاصرة أيضاً، وأصبح مطلباً أساسياً لزرع الثقة والأمان خاصة بعد الخسائر الفادحة التي شهدتها الأسواق المالية عقب انهيار كبرى الشركات بسبب الاحتيال في عرض القوائم المالية واستخدام البدائل في السياسات.

3.3 مفهوم التحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ المحاسبي تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر فإنه يراعي حالات وظروف عدم التأكد المحيطة بالشركة، وذلك من خلال إظهار قيم الأصول والمصروفات والالتزامات والإيرادات، وهذه الإفصاحات من خلال أدلة الاعتراف بها.

فتم ربط مفهومي التحفظ المحاسبي والحيطة والحذر ببعضهما وذلك لأخذ الخسائر المتوقعة في الاعتبار قبل حدوثها وعدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة في الحسابات إلا عند تحققها، فالقاعدة للتحفظ المحاسبي لا نتوقع أرباحاً محتملة، نتوقع خسائر محتملة (المؤمني، 2018).

■ مفهوم التحفظ المحاسبي في مجلس معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

هو القدرة على حالة التأكد المرتبطة بعناصر مُتعارف عليها ومقاسة في البيانات المالية، ويتم التعامل مع حالة عدم التأكد بشكلين، الأول عن طريق الإفصاح، والثاني عن طريق الممارسات الحذرة في إعداد البيانات المالية (عثمان، 2017م)، ويعرفه GAAP بأنه "إثبات التكاليف والمصاريف بصورة فورية في نفس فترة حدوثها، وتأخير الاعتراف بالأرباح والمكاسب (أبو الخير، 2008م). وعرفه من خلال إطار إعداد وعرض القوائم المالية على أن ممارسة

التحفظ المحاسبي لا تعني خلق احتياطات سرية ومخصصات مُبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول أو مُبالغة للالتزامات والمصروفات، عند ذلك لا تكون القوائم المالية مُحايدة وبذلك تتعدم خاصية المصادقية، وهو الحكمة في رد الفعل تجاه محاولة ضمان المخاطر وحالة عدم اليقين الكامنة في الوضع التجاري (منصور، 2019م).

ويعرف بأنه نظام لإظهار المصروفات والخسائر بصورة أسرع وإظهار الأرباح والمكاسب بصورة أبطأ وتقييم الأصول بشكل منخفض، والالتزامات بشكل مرتفع (الشرقاوي، 2013م).

التحفظ المحاسبي ينطوي على معايير أكثر صرامة للاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر، وعدم الاعتراف بالأخبار الإيجابية كمكاسب (Lafond & Roychowdhury, 2008) ويرى (Lee, 2010) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تقليل تراكمي لصافي الأصول في الميزانية العمومية، والاعتراف بالخسائر بشكل أكبر من المكاسب في قائمة الدخل.

رغم وجود مؤيدين للتحفظ المحاسبي نجد هناك من يعترض على التحفظ ويستدل بذلك أنه لا يعتمد على أساس علمي، ويستدل بقوله أن ذلك يؤدي لتحميل سنة أرباحاً على حساب سنوات أخرى، إلا أن هذه الآراء تركز على الأثر المؤقت للتحفظ المحاسبي على قائمة الدخل، ولكن نجد أن استمرارية الشركة والأثر التراكمي على التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي يقلل من أهمية هذه الاعتراضات على التحفظ المحاسبي (عبد المجيد، 2013م).

يؤكد (حماد، مصطفى، 2018) أن التحفظ المحاسبي يمثل القاعدة التي من خلالها يحق للمحاسبين الاعتراف بالأصول بقيم أقل، وبالالتزامات بقيم أكبر، وينبغي تأخير توقيت الاعتراف بالإيرادات مقارنة بالمصروفات (Watts, 1986).

أصبح التحفظ المحاسبي ضرورة في ظل وجود الأزمات المالية المحيطة بأعمال الشركات ويعتبر التحفظ المحاسبي ثمرة آليات الحوكمة فهو يعمل على زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية، خاصة في حال وجود بدائل محاسبية متاحة في المعايير المحاسبية مثل طرق تقييم المخزون، والإهلاك، وغيرها (عبد الحليم، وأحمد، 2018م).

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي يسعى إلى تحجيم حالة التفاؤل الدائم من قبل الإدارة، وخفض سقف التوقعات، وبالتالي جعل مستخدمي القوائم المالية أقل عرضة للتضليل، فلقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتحفظ المحاسبي من أجل الحصول على بيانات محاسبية أكثر ملاءمة وموثوقية.

3.4 أنواع التحفظ المحاسبي:

ميزت دراسات التحفظ المحاسبي إلى نوعين أساسيين من التحفظ (الديب، 2012) وهما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط.

3.4.1 التحفظ المحاسبي المشروط:

يعتبر التحفظ المحاسبي المشروط مرتبط بوقوع حدثا يؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة (Beaver & Ryan, 2005) وعدم زيادة قيم الأصول في ظل وقوع أحداث سارة، إلا إذا تحققت بدليل كافي وذلك مثل تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل في المخزون، كذلك تقييم الأصول غير الملموسة طويلة الأجل (مقلد، 2010)، وهناك من يرى أن التحفظ المشروط مرتبط بطبيعة العائد أو الأنباء المستقبلية (يوسف، 2012).

3.4.2 التحفظ المحاسبي غير المشروط:

يقصد به إظهار قيم الأصول والموجودات من خلال إتباع إجراءات وسياسات محاسبية محددة مسبقا ينتج عنها قيمة دفترية أقل من القيم السوقية ومن ثم الإبلاغ عن القيم الأقل لحقوق الملكية (Jarva, 2010) ومن أمثلة ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط إهلاك الأصول طويلة الأجل بمعدلات تفوق الإهلاك الاقتصادي، كذلك الاعتراف بمصاريف الرسملة كمصروف تخصم من الأرباح وليس أصل في المركز المالي (حمدان، 2011). ويرى الباحث أنه يجب تطبيق التحفظ المحاسبي بشقيه فهو يعتبر صمام الأمان للعلاقة بين الأصيل والوكيل للحصول على قوائم مالية على نحو تماثل البيانات لتقليل الفجوة الموجودة بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وبوجه خاص يجد الباحث أن التحفظ المشروط هو الشكل العام والأهم للتحفظ المحاسبي.

3.5 أهمية التحفظ المحاسبي:

إن الاعتراف بالأرباح والخسائر بناء على أخبار جيدة وأخبار سيئة يؤثر على نشاط الشركة وصافي موجوداتها فهي مصدر للعديد من الانتقادات التي وجهت للمحاسبة في الآونة الأخيرة، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية زادت

في الآونة الأخيرة خاصة بعد حالات الفشل التي أصابت العديد من الشركات ويمكن تلخيص أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي في ما يلي (إقبال، القضاة، 2014):

1- حل سحري لحالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية والابتعاد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الموجودات.

2- استخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية يسهم في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

3- يساعد على تجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير واقعية ومبالغ فيها.

4- توفير هامش أمان لأي نتائج سلبية غير متوقعة.

ويرى (حمدان، 2011) أن الشركات التي تمارس التحفظ في تقاريرها المالية تحصل على تقرير نظيف من قبل مراقب الحسابات، وهذا بدوره يؤكد مصداقية تلك التقارير عن المعلومات المدرجة فيها.

ويرى الباحث أن إتباع سياسة التحفظ المحاسبي يُظهر قائمة المركز المالي بأقل من قيمتها وهذا أفضل من الوقوع في مخاطر الإفلاس بسبب التناؤل الواسع عند المُدراء، فمخاطر الإفلاس تعد أوسع من إظهار الموجودات بقيمة أقل من قيمتها وفق لسياسة التحفظ.

3.6 أهداف التحفظ المحاسبي:

- يساعد التحفظ المحاسبي في زيادة وتعزيز مصداقية المعلومات في القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية (حسنين، 2017).

- يساعد تطبيق التحفظ المحاسبي على وجود معلومات مالية توضح حالات إفلاس وانهيئات مستقبلية.

- إعداد تقارير مالية بها معلومات مالية متحفظة التي تعتبر أحد مطالب المساهمين وأصحاب الديون.

- يستخدم التحفظ المحاسبي في زيادة الأمان للعمليات والبنود المالية بالقوائم المالية.

ويرى الباحث أن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى إظهار مؤشر يمكن من خلاله التعرف على وضع الشركة قبل وبعد التطبيق لمعرفة تأثير حالات عدم التأكد التي لم يتم أخذها بالحسبان.

3.7 أكدت دراسة (Lafond & Watts, 2008) أن الإدارة ترى العديد من الآثار الجانبية للتحفظ من أهمها:

- 1- جزء أساسي في العلاقة التعاقدية بين الشركة والأطراف الأخرى.
- 2- يقلل من احتمالات مقاضاة الدائنين للشركة بسبب المبالغة في تقرير قيم الأصول.
- 3- يخفض من مقدار الضرائب المفروضة على الشركة.
- 4- يحد من التكاليف السياسية وأعباء التدخلات العقابية.

3.8 سلبيات التحفظ المحاسبي:

- يمكن تلخيص سلبيات التحفظ المحاسبي كما ذكرها (حسنين، 2017م):
- إظهار قيم الإيرادات والمصروفات للشركة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية.
 - ينتج تضخم للربح للسنوات اللاحقة بسبب التخفيض المتعمد لأصول الفترة الحالية.
 - تخفيض الإيراد وزيادة المصروفات والالتزامات يلحق الضرر ببعض الأطراف ذات العلاقة مع الشركة.
 - المحاسبون يستخدمون التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم من تقلبات قيم الأصول بغض النظر عن تحقيق التحفظ كهدف للشركة.
- ويرى (أبو جراد، 2015م) أن إتباع سياسة التحفظ إلى تكوين مخصصات سرية لها تأثيرات على بيئة المعلومات، ويرى أيضاً أن استخدام هذه السياسة تتعارض مع بعض المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات مثل الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق.
- ويرى الباحث أنه بالرغم من وجود سلبيات لتطبيق التحفظ المحاسبي إلا أن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي أدت لتحجيم الفرص الانتهازية للإدارة، وبناء على ما سبق وطبقاً لوجود سلبيات لتطبيق سياسة التحفظ أرى بتوسيع دائرة البحث وإجراء المزيد من الدراسات بهذا الشأن لتقليل هذا التضارب.

3.9 مقاييس التحفظ المحاسبي:

بينت الدراسات السابقة العديد من مقاييس التحفظ المحاسبي (Hansen, 2018) (عبد الحليم، وأحمد، 2018):

3.9.1 نموذج (Basu, 1997) التوقيت غير المتماثل في قياس الربح:

يُعرف بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ويعتمد أن المحاسبون يميلون للاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل الأرباح المتوقعة، بمعنى آخر هم أكثر استجابة للأخبار السيئة بالأحداث الاقتصادية وبالتالي تنعكس هذه الأخبار بشكل أسرع، وتم بناء هذا النموذج بغرض قياس مستويات الأرباح، واستخدام العوائد الموجبة لقياس الأخبار الجيدة، والعوائد السالبة لقياس الأخبار السيئة، وأن درجة استجابة ربحية الأسهم للعوائد السالبة تنعكس بصورة أسرع من درجة الاستجابة للعوائد الموجبة (Basu, 1997).

حظى هذا النموذج على العديد من نقاط القوة (أبو بكر، 2011م) كما يلي:

- 1- سهولة اجراء عملية المقارنات وعرضة أقل لأخطاء القياس، سواء بين القطاعات أو الشركة نفسها.
- 2- سهولة تطبيقه، فهو المقياس الوحيد الذي تم تطبيقه بشكل واسع لمدة تسع سنوات قبل ظهور المقاييس الأخرى.
- 3- البحوث التي اعتمدت على هذا النموذج، توصلت لنتائج توافقات مع التنبؤات للباحثين، مما أدى لزيادة الثقة بهذا النموذج.

تعرض نموذج Basu لعدة ملاحظات شكلت ضعفا عاما لهذا النموذج، أهمها (أبو جراد، 2015):

- 1- يجب أن يكون السوق ذات كفاءة عالية، وقد لا تتوفر هذه الميزة في الأسواق الناشئة.
- 2- يعتمد على العلاقة بين الأرباح والعوائد فقط، ويهمل باقي المتغيرات.
- 3- لا يمكن تطبيقه لعدة شركات وعدة سنوات، فيعد لشركة واحدة خلال سلسلة زمنية، أو قطاع كامل لفترة زمنية واحدة.
- 4- اعتمد النموذج على التغير في عائد السهم نهاية العام كمؤشر للأخبار الجيدة أو الأخبار السيئة، مما يؤدي لصعوبة فصل أثر كل حدث من تلك الأحداث المؤثرة على حده.

3.9.2 نموذج (Beaver and Ryan, 2005) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB):

يتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، ويفترض النموذج أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي (عبد الله وحמיד، 2014م).

يمكن تطبيق هذا النموذج بالقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، فإذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح دل ذلك على سياسات متحفظة، ويمكن تطبيقه أيضا بالقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، فإذا كانت النسبة أكثر من واحد صحيح دل ذلك على سياسات متحفظة (كساب، 2011م).

القيمة الدفترية للشركة يتم حسابها من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحا منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، والقيمة السوقية هي سعر إغلاق السهم في نهاية الفترة (أبو جراد، 2015م).

يُعاب على هذا النموذج أنه لا يقيس سنة واحدة فقط بل من بداية تأسيس الشركة، ويُعاب عليه أيضا في حال حدوث أزمات اقتصادية سوف تنخفض القيمة السوقية للشركة، وبالتالي يصعب قياس وتفسير هذه النسب (الزهرة، 2017م)، وتم اختيار هذا النموذج لملاءمته لدراستنا حيث يمكن للنموذج قياس عدة سنوات لعدة شركات.

3.9.3 نموذج (Givoly And Hayn, 2000) قياس الاستحقاقات السالبة:

حيث تعتبر المستحقات الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث إن قيمة المستحقات السالبة تشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح وتعني وجود سياسات متحفظة أدت لتخفيض الأرباح المعلن عنها بينما تبقى التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

3.9.4 مؤشر التحفظ (C-score) قياس الاحتياطات السرية:

يهدف لقياس تأثير التحفظ المحاسبي خلال نسبة الاحتياطات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات السرية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى

استخدام الشركة سياسات محاسبية متحفظة، بمعنى أن ارتفاع المؤشر يعني زيادة التحفظ المحاسبي (Penman And Zhang, 2002).

ومن خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من المقاييس التي استخدمت لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وبناء عليه استخدم الباحث نموذج (MTB) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، لقياس وفحص مستوى التحفظ المحاسبي.

3.10 العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

أوضحت العديد من الدراسات مجموعة من العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي تتمثل في الآتي (النجار، 2014م):

- حجم الشركة: تلجأ الشركات كبيرة الحجم لممارسة التحفظ المحاسبي نتيجة للضغوط السياسية التي تتعرض لها، وتعتبر الشركات صغيرة الحجم الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوى القضائية.
- عقود المديونية: القوائم المالية التي تُعد ضمن التحفظ المحاسبي تعطي حماية لمصالح المقرضين، وضمان لاسترداد أموالهم، ويزداد التحفظ لدى الشركات التي تعتمد على الاقتراض في تمويل عملياتها.
- حوكمة الشركات: يرتبط تطبيق التحفظ المحاسبي بمدى توافر آليات حوكمة الشركات ارتباطاً إيجابياً، فكلما زاد تنفيذ آليات الحوكمة زاد تطبيق التحفظ المحاسبي.
- التنظيم المحاسبي المهني: تؤثر المنظمات المهنية التي تقوم بوضع معايير المحاسبة التي تراعي التحفظ المحاسبي.
- كفاءة السوق المالي: هناك إيجابية بين كفاءة السوق والتحفظ المحاسبي، فكلما كان هناك سوق كفوء وفعال زاد الطلب على تطبيق التحفظ المحاسبي، وذلك لتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- النظام القضائي: تجنباً للمساءلة القانونية زاد توجه الإدارة لتطبيق التحفظ المحاسبي تجنباً للمساءلة القضائية (Zhang, 2008).

3.12 التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS):

تضمن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية العديد من ممارسات التحفظ المحاسبي، والباحثون يؤكدون أن العديد من المعالجات المحاسبية للمعايير الدولية تصب في صلب التحفظ المحاسبي.

جدول (3.1): يوضح المعالجات المحاسبية للحفاظ المحاسبي التي تطرقت لها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير الدولية

النص	المعيار	
يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (12)، الفقرة رقم (9) والفقرة رقم (28) وما بعدها.	-1
عدم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن عمليات البيع ثم إعادة الاستئجار ضمن إيرادات الفترة، ولكن يتم تأجيلها واستنفادها.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 17.	-2
قياس قيمة الإيراد على أساس القيمة العادلة لمقابل المستلم أو المستحق للنشأة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) الفقرة رقم (22) وما بعدها.	-3
الاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر انخفاض قيمة الأصول.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 36.	-4
الاعتراف بالمخصصات.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 37.	-5
الاعتراف الفوري بنفقات البحوث كمصروف إيرادي، واتباع طرق الإهلاك المعجل.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 38.	-6
قياس الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع (أيهما أقل).	معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) رقم (5).	-7

المصدر: (سلامة، 2012م)

3.13 آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بالحفظ المحاسبي:

الحوكمة تعتبر أداة مهمة للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح الأخرى والمساءلة والرقابة على السلطات التنفيذية، ولضمان جودة التقارير يجب اللجوء إلى التحفظ المحاسبي لإصدار تقارير على درجة عالية من الحرص والكفاءة في تقييم الموجودات وحماية الشركة من الدعاوي القضائية (Hoseini, 2014).

وتؤكد بعض البحوث أن الحوكمة تمثل عاملاً مهماً في زيادة كفاءة التعاقد داخل الشركة، نظراً لوجود تداخل بالأهداف بين التحفظ والحوكمة لوجود علاقة قوية بينهما في مجال المحاسبة (Bakhsh, 2014).

ويرى الباحث أن آليات الحوكمة رغم حداثتها تستطيع العمل بكفاءة وفاعلية تؤثر في ممارسة التحفظ المحاسبي وأن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وآليات الحوكمة هي علاقة تكاملية لتحقيق الهدف المنشود في الشركات، حيث إن تطبيق الحوكمة والتحفظ المحاسبي يؤدي إلى وجود قوائم مالية ذات هامش أمان مرتفع فذلك يدفع المستثمر للاستثمار.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

المبحث الأول الطريقة والإجراءات 4.1.1 تمهيد:

يعتبر منهج الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. حيث تناول هذا المبحث توضيح منهج الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وقياس متغيرات الدراسة، وكذلك مصادر جمع البيانات، وحدود الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.

4.1.2 منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً. وقد تم استخدام المصادر الثانوية لجلب المعلومات:

وقد تم معالجة الإطار النظري للبحث من خلال الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الثانوية من خلال القوائم المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كل سنة، من خلال تحليل البيانات والمعلومات في التقارير والقوائم المالية لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وللوصول إلى (أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

4.1.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة غير المالية المسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، والتي تتمثل بثلاثة قطاعات هي (الاستثمار، والخدمات، والصناعة)، وقد تم استبعاد القطاع المالي لخصوصيته واختلاف القوانين والقواعد والمبادئ الخاصة للحوكمة في المؤسسات المالية عن باقي الشركات، حيث بلغ عدد الشركات غير المالية المدرجة في البورصة (32) شركة، وتكونت فترة الدراسة خلال الفترة (2015-2019).

أما عينة الدراسة فهي عينة شاملة لجميع الشركات والتي تحقق الشروط التالية:

- ✓ ألا تكون شركات أدمجت مع شركات أخرى، أو أُدرجت حديثاً في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
- ✓ ألا تكون البيانات المالية المفصح عنها وفق المعايير غير موضحة وغير كافية لتطبيق المقياس.

الشركات التي تحقق بها الشروط لإجراء الدراسة.

قطاع الصناعة			
الرقم	الرمز	اسم الشركة	تاريخ الإدراج
1	BPC	بيرزيت للأدوية	22/12/2004
2	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	09/08/1999
3	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	20/01/1997
4	AZIZA	دواجن فلسطين	31/12/2002
5	PHARMACARE	دار الشفاء لصناعة الادوية	23/04/2013
6	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	03/05/2015
7	GMC	مطاحن القمح الذهبي	17/05/2005
8	APC	العربية لصناعة الدهانات	05/03/1997
9	JCC	سجاير القدس	24/07/1997
10	NAPCO	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - نابكو	30/11/2011
11	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	06/08/2006
12	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن	30/12/2002
13	ELECTRODE	مصنع الشرق للالكترود	17/05/2011

قطاع الاستثمار			
05/06/1997	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	1
02/03/2014	العربية الفلسطينية للاستثمار – أبيك	APIC	2
31/12/2002	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	3
24/02/1997	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	4
21/01/2007	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	5
23/07/2006	الفلسطينية للاستثمار والائماء	PID	6
27/07/1997	المستثمرون العرب	ARAB	7
25/04/2011	العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA	8
17/12/2006	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	9
قطاع الخدمات			
06/05/1997	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	1
09/01/2011	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	OOREDOO	2
28/03/2004	الفلسطينية للكهرباء	PEC	3
14/04/2010	ابراج الوطنية	ABRAJ	4
24/05/2010	مصايف رام الله	RSR	5
30/05/1998	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	6
22/06/2008	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	7
23/04/2007	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	8
03/07/2012	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	9
29/10/2009	جلوبال كوم للاتصالات	GCOM	10
04/01/1997	المؤسسة العقارية العربية	ARE	11

وبذلك تكون عينة الدراسة التي حققت الشرطين السابقين واكتملت بياناتها المالية اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة (31) شركة مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وقد تم استبعاد شركة واحدة، كما هو موضح في الجدول (4.1)، والجدول رقم (4.2) على النحو التالي:

جدول (4.1): مجتمع وعينة الدراسة

بورصة فلسطين للأوراق المالية		الشركات في عينة الدراسة
النسبة	العدد	
%100	32	المسجلة
%3.12	1	المستبعدة
%96.88	31	عينة الدراسة

جدول (4.2) تفصيل الشركات المدرجة والمستبعدة حسب القطاع

الإجمالي	الخدمات	الاستثمار	الصناعة	الشركات في عينة الدراسة
32	9	10	13	المسجلة
1	0	1	0	المستبعدة
31	9	9	13	عينة الدراسة

حيث تم استبعاد شركة سند للموارد الإنشائية لأن تاريخ إدراجها 2017/2/20، وبالتالي سنفقد قراءة السنوات الخاصة بعامي 2015، و2016.

4.1.4 قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: قياس المتغير المستقل

جدول (4.3): قياس المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات):

الرمز	طريقة القياس	المؤشر
X1	عدد أعضاء مجلس الإدارة.	حجم مجلس الإدارة.
X2	نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالي الأعضاء.	استقلالية مجلس الإدارة.
X3	عدد اجتماعات المجلس في السنة.	عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
X4	تم إعطاء الرمز (0) إن كان هناك فصل و(1) إذا كان هناك جمع.	الجمع بين التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة.
X5	تم إعطاء (1) في حال وجود لجنة تدقيق و(0) في حال عدم وجود.	وجود لجنة التدقيق.
X6	نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق.	استقلالية لجنة التدقيق.
X7	وتحسب من خلال مجموع نسبة ملكية المساهمين الكبار في أسهم الشركة والذين لا تقل ملكيتهم عن 5%.	كبار المساهمين.
X8	تم إعطاء الرمز (1) في حال وجود مساهمين أجانب في الشركة لا تقل ملكيتهم عن 5% والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك.	الملكية الأجنبية.
X9	تم إعطاء الرمز (1) في حال وجود مساهمين من الإدارة التنفيذية في الشركة لا تقل ملكيتهم عن 5% والرمز (0) عدم وجود ذلك.	الملكية الإدارية.

ثانياً: قياس المتغير التابع (التحفظ المحاسبي):

- تم الاعتماد على المقياس الذي اعتمده (Beaver & Ryan, 2005) لقياس درجة التحفظ المحاسبي وهو عبارة عن نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، فالقيمة الدفترية تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية والقيمة السوقية تنتج عن أسعار السوق الملحوظة بالأسواق (المشهداني، وحמיד، 2011).
- وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة على عدد المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها نهاية العام (Hamdan, 2011).
- يشير انخفاض هذه النسبة لأقل من واحد صحيح إلى أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

إذا كان الفرق كبيراً بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والسوقية مرتفعة فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، فكلما كان الفرق كبيراً بانخفاض القيمة الدفترية عن السوقية فإنه يدل على أن الشركة أكثر تحفظاً (المشهداني، وحמיד، 2011).

4.1.5 الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. المتوسط الحسابي (Mean): يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لمعرفة متوسط كل متغير من متغيرات الدراسة.
2. الانحراف المعياري (Standard Deviation): مقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت البيانات وانخفض تشتتها (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعني عدم تركيز البيانات وتشتتها).
3. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk)، لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
4. اختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Autocorrelation Test).
5. اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test).

6. اختبار التداخل الخطي (VIF)، لمعرفة هل هناك مشكلة تعدد خطي تؤثر في النموذج أم لا.

7. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.

8. تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression analysis).

9. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression analysis).

4.1.6 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من توفيرها للشروط:

4.1.6.1 اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test)

ويستخدم للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، وقد تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk)، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت مستوى الاحتمالية أكبر من 0.05.

جدول (4.4): اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk)

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			المتغير	م
Sig.	Df	Statistic	Sig.	Df	Statistic		
0.000	155	0.917	0.000	155	0.113	Standardized Residual (المستقل - X1)	-1
0.000	155	0.924	0.000	155	0.108	Standardized Residual (المستقل - X2)	-2
0.000	155	0.929	0.000	155	0.111	Standardized Residual (المستقل - X3)	-3
0.000	155	0.924	0.000	155	0.123	Standardized Residual (المستقل - X4)	-4
0.000	155	0.935	0.000	155	0.103	Standardized Residual (المستقل - X5)	-5
0.000	155	0.927	0.000	155	0.107	Standardized Residual (المستقل - X6)	-6

0.000	155	0.929	0.000	155	0.109	Standardized Residual (المستقل - X7)	-7
0.000	55*1	0.938	0.000	155	0.095	Standardized Residual (المستقل - X8)	-8
0.000	155	0.933	0.000	155	0.127	Standardized Residual (المستقل - X9)	-9

ويبين جدول (4.4) أن جميع المتغيرات السابقة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولتغلب على هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير (أكبر من 30)، أيضاً فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثراً على صحة نموذج البحث.

4.1.6.2 اختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Autocorrelation) : (Test)

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (Durbin Watson D-W).

جدول (4.5): اختبار الارتباط الذاتي (D-W)

Durbin Watson	النموذج
0.418	المتغير المستقل: X1
0.436	المتغير المستقل: X2
0.429	المتغير المستقل: X3
0.425	المتغير المستقل: X4
0.452	المتغير المستقل: X5
0.446	المتغير المستقل: X6
0.441	المتغير المستقل: X7
0.449	المتغير المستقل: X8
0.460	المتغير المستقل: X9

وبالنظر إلى قيمة dL من جدول القيم الحرجة لاختبار (Durbin Watson) عند k يساوي واحد صحيح (بسبب أن هناك متغير مستقل واحد)، أمام درجة حرية الخطأ (153) ويتم استخراجها من (جدول تحليل التباين)، وعند مستوى معنوية 0.05، تساوي (1.720).

حيث شرط الارتباط الذاتي كما يلي ($0 < DW < dl$)، وبالتالي نجد أن قيمة D-W للنموذج تقع ضمن مدى (D-statistic)، مما يعني تحقق شرط الارتباط الذاتي، وبالتالي نستنتج أنه: يوجد استقلال بين البواقي (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثاني (شرط الاستقلال الذاتي للبواقي) متوافر .

4.1.6.3 اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test):

أحد الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity) بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر .

وبينت النتائج أن البواقي تأخذ شكلاً عشوائياً، حيث انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، مما يعني عدم وجود مشكلة عدم تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، مما يعني أن هذا النموذج لا يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي .

4.1.6.4 اختبار التداخل الخطي:

تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor, VIF)، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من 5 فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني، والجدول رقم (4.6) يبين نتائج الاختبار، وقد تم استخدام هذا الاختبار في نموذج الانحدار المتعدد والذي يضم عشرة متغيرات مستقلة، حيث يشترط هذا النموذج عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة).

جدول (4.6): اختبار التداخل الخطي (VIF)

م	المتغير	Tolerance	VIF
	حجم مجلس الإدارة	0.475	2.103
	استقلالية مجلس الإدارة	0.475	2.106
	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	0.711	1.406

VIF	Tolerance	المتغير	م
2.683	0.373	الجمع بين التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة	
3.102	0.322	وجود لجنة التدقيق	
2.911	0.343	استقلالية لجنة التدقيق	
1.342	0.745	كبار المساهمين	
1.357	0.737	الملكية الأجنبية	
1.454	0.688	الملكية الإدارية	
2.036	0.491	حجم الشركة	
1.923	0.520	عمر الشركة	
1.975	0.506	نوع القطاع	

يلاحظ من الجدول (4.6) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (5)، وبالتالي يمكن الحكم على أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

4.2.1 تمهيد:

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، والوقوف على متغيرات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجمعة خلال الفترة من عام 2015 وحتى عام 2019م وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل، وفيما يلي تفصيل ذلك.

4.2.2 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء بتحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الأكثر شيوعاً، وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة.

4.2.2.1 الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (آليات الحوكمة):

لقد تم إجراء الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة جميعها، ككل لجميع الشركات وكذلك تفصيلها حسب القطاعات الثلاثة (الاستثمار، والخدمات، والصناعة)، مع مراعاة أنه لم يتم التطرق إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوهمية أو ثنائية التوزيع (0، 1).

جدول (4.7): الإحصاء الوصفي لمتغير حجم مجلس الإدارة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	9	2.421	4	13
2.	قطاع الخدمات	9	2.364	7	15
3.	قطاع الصناعة	8	1.975	4	11
	الدرجة الكلية	9	2.228	4	15

يتضح من خلال جدول رقم (4.7) ما يلي:

1. متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة في قطاعي الاستثمار والخدمات 9 أشخاص، بينما في قطاع الصناعة 8.
2. أكبر عدد لمجلس الإدارة كان في قطاع الخدمات بـ 15 عضو، بينما أقلهم كان عدده 4 في كل من قطاعي الاستثمار والصناعة.

جدول (4.8): الإحصاء الوصفي لمتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	0.9369	0.07630	0.80	1.00
2.	قطاع الخدمات	0.8284	0.30336	0.00	1.00
3.	قطاع الصناعة	0.9231	0.10476	0.71	1.00
	الدرجة الكلية	0.8996	0.18611	0.00	1.00

يتضح من خلال جدول رقم (4.8) ما يلي:

1. إن أعلى نسبة استقلالية لأعضاء مجلس الإدارة كانت في قطاع الاستثمار يليها قطاع الصناعة وأخيراً قطاع الخدمات.
2. نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لكل الشركات بلغت 89.96%.
3. هناك بعض الشركات لا يوجد بها استقلالية وقد ظهرت في قطاع الخدمات، كما ويوجد أيضاً استقلالية كاملة لمجلس الإدارة في العديد من الشركات في كافة القطاعات.

جدول (4.9): الإحصاء الوصفي لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	4.51	1.973	0	7
2.	قطاع الخدمات	6.67	3.015	3	19
3.	قطاع الصناعة	5.58	1.333	0	7
	الدرجة الكلية	5.59	2.264	0	19

يتضح من خلال جدول رقم (4.9) ما يلي:

1. إن متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة في كافة الشركات غير المالية هو 6 اجتماعات.
2. إن بعض الشركات لم تجتمع، وبعضها وصل عدد اجتماعاته إلى 19 اجتماع.

جدول (4.10): الإحصاء الوصفي لمتغير استقلالية لجنة التدقيق

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	0.6596	0.45776	0	1
2.	قطاع الخدمات	0.3644	0.45552	0	1
3.	قطاع الصناعة	0.6554	0.46302	0	1
	الدرجة الكلية	0.5721	0.47541	0	1

يتضح من خلال جدول رقم (4.10) ما يلي:

1. إن نسبة استقلالية لجنة التدقيق في الشركات بلغت 57.21%.
2. إن هناك شركات لم يكن فيها لجنة تدقيق، والكثير منها كانت اللجنة مستقلة بشكل كامل.

جدول (4.11): الإحصاء الوصفي لمتغير كبار المساهمين

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	0.6418	0.13488	0.33	0.91
2.	قطاع الخدمات	0.5751	0.30438	0.00	0.93
3.	قطاع الصناعة	0.5235	0.27464	0.00	0.89
	الدرجة الكلية	0.5728	0.25580	0.00	0.93

يتضح من خلال جدول رقم (4.11) ما يلي:

1. إن متوسط نسبة كبار المساهمين الذين يمتلكون 5% فأكثر من ملكية الأسهم بلغت 57.28%.
2. إن هناك شركات في قطاع الخدمات والصناعة لا يمتلك أي شخص نسبة 5% فأكثر، في حين أن هناك بعض الشركات تستحوذ عليها شركات أخرى وتمتلك معظم أسهمها وبعضهم وصل لنسبة 93%.

جدول (4.12): الإحصاء الوصفي لمتغير حجم الشركة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	17.80	1.829	15	21
2.	قطاع الخدمات	17.53	1.618	15	21
3.	قطاع الصناعة	16.92	1.241	14	18
	الدرجة الكلية	17.35	1.578	14	21

يتضح من خلال جدول رقم (4.12) ما يلي:

- إن أكبر الشركات من حيث حجم الأصول في قطاع الاستثمار، يليها قطاع الخدمات وأخيراً قطاع الصناعة.

جدول (4.13): الإحصاء الوصفي لمتغير عمر الشركة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	20.67	4.497	10	26

75	6	17.955	24.89	قطاع الخدمات	2.
66	17	13.621	35.08	قطاع الصناعة	3.
75	6	14.652	27.94	الدرجة الكلية	

يتضح من خلال جدول رقم (4.13) ما يلي:

1. إن متوسط أعمار الشركات الأكبر كان في قطاع الصناعة، ثم قطاع الخدمات وأقلها قطاع الاستثمار.

2. إن أكبر عمر شركة كان في قطاع الخدمات وهي شركة مصايف رام الله، وأقلها كان أيضاً في قطاع الخدمات وهي أوريديو للاتصالات (موبايل الوطنية للاتصالات).

4.2.2.2 قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات بالاعتماد على نموذج (BTM).

تم استخراج المتوسط الحسابي لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للسهم، لمعرفة ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي من عدمه، حيث إنه كما تم التوضيح سابقاً في حالة النتيجة كانت أقل من 1 فإن الشركة تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي في حين لو كانت أكبر فإنها لا تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي، والنتائج مبينة كما هي في جدول (4.15):

جدول (4.14): مستوى استخدام التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة

جميع الشركات	متوسط القيمة الدفترية	متوسط القيمة السوقية	متوسط التحفظ المحاسبي	تمارس أو لا تمارس
	2.5019	2.0876	1.1984	لا تمارس

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول (4.14)، يتضح أن الشركات المدرجة في البورصة تنشر تقاريرها ولا تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي، ولمزيد من التفصيل فإننا نود معرفة مستوى الممارسة لكل قطاع على حدى كما يبين ذلك الجدول (4.15).

جدول (4.15): الإحصاء الوصفي لمتغير التحفظ المحاسبي

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
1.	قطاع الاستثمار	1.8576	.81469	0.57	3.68
2.	قطاع الخدمات	1.3356	.50291	0.26	2.60
3.	قطاع الصناعة	1.4762	1.04227	0.03	4.46

يتضح من خلال جدول رقم (4.15) أن المتوسط العام لممارسة الشركات في كل قطاع للتحفظ المحاسبي بلغت جميعها أكبر من 1، مما يعني عدم ممارستها للتحفظ، إلا أنه يلاحظ

من عمود أصغر قيمة أن هناك بعض الشركات تمارس التحفظ المحاسبي، ولمعرفة مستوى التباين في ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي وترتيب ممارستها، تبين النتائج في الجدول التالي رقم (4.16).

جدول (4.16): مستوى استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة من عام 2019-2015

الترتيب	لا تمارس أول تمارس	BTM	متوسط القيمة السوقية	متوسط القيمة الدفترية	الشركة
-	لا تمارس	1.63	1.25	2.04	فلسطين للتنمية والاستثمار
10	تمارس	0.98	1.98	1.95	العربية الفلسطينية للاستثمار أيبك
-	لا تمارس	1.70	2.30	3.92	فلسطين للاستثمار الصناعي
-	لا تمارس	3.37	0.48	1.62	فلسطين للاستثمار العقاري
-	لا تمارس	2.33	0.53	1.24	الاتحاد للإعمار والاستثمار
4	تمارس	0.71	1.37	0.98	الفلسطينية للاستثمار والإئماء
-	لا تمارس	1.79	0.86	1.54	المستثمرون العرب
-	لا تمارس	1.68	0.72	1.21	العقارية التجارية للاستثمار
-	لا تمارس	2.16	0.37	0.80	القدس للاستثمارات العقارية
-	لا تمارس	1.39	4.69	6.52	الاتصالات الفلسطينية
2	تمارس	0.34	0.90	0.31	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات
-	لا تمارس	1.12	1.34	1.51	الفلسطينية للكهرباء
-	لا تمارس	1.46	1.22	1.79	أبراج الوطنية
-	لا تمارس	1.51	2.95	4.44	مصايف رام الله المحدودة
-	لا تمارس	1.68	0.61	1.03	المؤسسة العربية للفنادق
-	لا تمارس	1.47	1.49	2.19	مركز نابلس الجراحي التخصصي
7	تمارس	0.96	0.61	0.59	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية
-	لا تمارس	1.86	0.50	0.92	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات
5	تمارس	0.76	4.83	3.65	بيرزيت للأدوية
6	تمارس	0.91	11.86	10.74	مصانع الزيوت النباتية
9	تمارس	0.97	2.62	2.55	القدس للمستحضرات الطبية
-	لا تمارس	1.03	2.68	2.77	دواجن فلسطين
-	لا تمارس	1.02	3.63	3.70	دار الشفاء لصناعة الأدوية

الترتيب	تمارس أول لا تمارس	BTM	متوسط القيمة السوقية	متوسط القيمة الدفترية	الشركة
8	تمارس	0.97	2.34	2.28	بيت جالا لصناعة الأدوية
-	لا تمارس	2.10	0.70	1.46	مطاحن القمح الذهبي
3	تمارس	0.68	5.59	3.82	العربية لصناعة الدهانات
-	لا تمارس	3.66	0.81	2.96	سجاير القدس
-	لا تمارس	2.79	0.80	2.22	الوطنية لصناعة الألمونيوم والبر وفيلات
-	لا تمارس	1.10	1.02	1.13	الوطنية لصناعة الكرتون
1	تمارس	0.06	1.65	0.10	فلسطين لصناعة اللدائن
-	لا تمارس	2.78	2.01	5.58	مصنع الشرق للالكترود

ومن خلال الجدول (4.16) تبين أن (10) شركات من أصل (31) شركة تمارس التحفظ المحاسبي وهي مرتبة من حيث درجة التحفظ الأعلى للأقل.

3.2.3 اختبار فرضيات الدراسة:

تم صياغته للفرضيات على فرضيتين رئيسيتين، وقد تم تحديد الاختبار الإحصائي المناسب لكل فرضية من الفرضيات كما يلي:

جدول (4.17): الاختبارات الإحصائية اللازمة للفرضيات

البيان	الاختبار الإحصائي اللازم	الفرضية	رفض الفرضية الصفرية واقبول البديلة
اختبار الأثر بين كل بعد من أبعاد الحوكمة مع التحفظ المحاسبي	تحليل الانحدار الخطي البسيط	الأولى الرئيسية	إذا كانت مستوى الدلالة أقل من 0.05
اختبار الأثر بين جميع أبعاد الحوكمة مع التحفظ المحاسبي	تحليل الانحدار الخطي المتعدد	الثانية الرئيسية	إذا كانت مستوى الدلالة أقل من 0.05

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لآليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر حجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.319، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي 0.031، مما يدل على وجود أثر إيجابي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويرى الباحث إلى أن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في الشركة وهو من يضع الخطط ويرسم السياسات الاستراتيجية للشركة، فإن ذلك له تأثير بعدد أعضاء المجلس، فزيادة حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي، وكانت النتيجة غير دالة إحصائياً وذلك يرجع لوجود تضارب في القرارات في حال كبر مجلس الإدارة كما جاء في دراستنا، وعلى النقيض أوزعت بعض الدراسات كدراسة (Ahmed & Henry, 2012) (Suleiman, 2014) ودراسة (Boussaid, 2015) أن المجالس كبيرة الحجم لها فاعلية أكثر في اتخاذ القرارات أكثر من المجالس صغيرة الحجم لسهولة التوافق والتنسيق.

جدول (4.18): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.081	معامل الارتباط R	1.277	المقدار الثابت
0.006	معامل التحديد R^2	0.031	ميل خط الانحدار
1	قيمة F	0.319	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.165، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -0.523، مما يدل على وجود أثر عكسي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويرى الباحث أن استقلالية مجلس الإدارة بناء على هذه النتيجة غير دال وذلك لأن هناك بعض القرارات تحتاج الجمع بين الوظائف في الشركة لتقليل حدة التضارب.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (engelen, 2011) حيث وجد أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين قد يكون لديهم معلومات أقل للرقابة الفعالة أو يعتمدوا على الرئيس التنفيذي، وكانت النتائج على عكس دراسة (مليجي، 2012).

جدول (4.19): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.112	معامل الارتباط R	2.017	المقدار الثابت
0.013	معامل التحديد R ²	-0.523	ميل خط الانحدار
1.944	قيمة F	0.165	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- معامل الارتباط = 0.169، ومعامل التحديد = 0.029، وهذا يعني أن 3% من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 97% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التحفظ المحاسبي لا يتضمنها النموذج.

- أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.035، وهي أقل من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي 0.065، مما يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات حجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويرى الباحث أنه كلما زادت اجتماعات مجلس الإدارة أدى ذلك لزيادة التحفظ المحاسبي ويعزو الباحث الدلالة الإحصائية بأن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة تؤدي إلى مناقشة القضايا الدقيقة والمفصلة في الشركة وصولاً لقرار حكيم وسليم يقضي بالحفاظ على مصالح جميع أصحاب المصلحة، ودورية الاجتماعات لدى المجالس الفعالة تجعل الإدارة على علم كامل بأداء الإدارة التنفيذية، فذلك يحد من ممارسات المحاسبة والإبداعية وإدارة الأرباح، وبالتالي ممارسة تحفظ محاسبي. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (مليجي، 2014) (سليمان، 2009). (Zhou & Chen, 2004).

نموذج الانحدار المقدر:

$$\text{التحفظ المحاسبي} = 1.183 + 0.065 \cdot \text{عدد اجتماعات مجلس الإدارة}$$

جدول (4.20): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.169	معامل الارتباط R	1.183	المقدار الثابت
0.029	معامل التحديد R^2	0.065	ميل خط الانحدار
4.506	قيمة F	0.035	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.131، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي 0.217، مما يدل على وجود أثر إيجابي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويرى الباحث الأثر الإيجابي في الجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، فكلما زاد الفصل بين وظيفة الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، كان هناك تحفظ محاسبي أعلى وبيانات ذات ثقة مرتفعة، ويرى الباحث إلى أن الجمع بين الوظائف غير دال إحصائياً حيث جاءت النتيجة تدعم وجهة النظر التي تدعم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة

والمدير التنفيذي، فذلك يسهم في تحقيق زيادة فاعلية الإشراف على الإدارة التنفيذية، وبالتالي تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تطبيق ممارسات محاسبية متحفظة. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (شاهين، 2011) (مليجي، 2014) (Chi et al, 2009) في البيئة السعودية وتتأقت هذه الدراسة مع دراسة (أبو سالم، 2017) حيث أيدت الدراسة الجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، وترى هذه النظرية أن الجمع بين المنصبين يؤدي لتقليل التضارب وتوحيد القرارات، وبالتالي تخفيف المشكلات التي قد تنشأ نتيجة انفصال الملكية، وبالتالي تقليل الفرص الانتهازية وصولاً لتطبيق التحفظ المحاسبي.

جدول (4.21): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	1.462	معامل الارتباط R	0.122
ميل خط الانحدار	0.217	معامل التحديد R^2	0.015
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.131	قيمة F	2.30

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لوجود لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر وجود لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:
- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.353، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -0.043، مما يدل على وجود أثر لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى وجود لجنة تدقيق في الشركات يحقق مصداقية القوائم المالية والتقارير الإدارية، فوجود لجنة تدقيق تُفصح عن البيانات المالية وتتبع النظام المالي المحاسبي بشكل يتناسب مع القوانين العامة وقوانين الحوكمة وبالتالي تحقيق التحفظ المحاسبي، فالمدقق قد يكون عرضة للانتقاد عندما تكون هناك مبالغة في البيانات المالية كما جاء في دراسة (Bakhsh, 2014) ودراسة (مليجي، 2014) ودراسة (شاهين، 2011) وهنا نجد

الدلالة الاحصائية غير معنوية وذلك قد يكون لغياب دور اللجان وعدم استقلالها أو أنها شكلية، واتفقت دراستنا مع دراسة (رزق، 2018) ودراسة (أبو سالم، 2017).

جدول (4.22): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.075	معامل الارتباط R	1.626	المقدار الثابت
0.006	معامل التحديد R^2	-0.043	ميل خط الانحدار
0.870	قيمة F	0.353	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر استقلالية لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.378، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -0.130، مما يدل على وجود أثر عكسي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية لجنة التدقيق على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن عدم استقلالية لجان التدقيق تؤدي لوجود قوائم مالية قد يكون بها تضليل بما يتناسب مع مصلحة الإدارة، وبالتالي تكون القوائم المالية خالية ممارسة التحفظ المحاسبي، وكانت النتيجة غير دالة وذلك لعدم استقلالية اللجان أو وجودها الشكلي وليس الفعلي.

جدول (4.23): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.071	معامل الارتباط R	1.621	المقدار الثابت
0.005	معامل التحديد R^2	-0.130	ميل خط الانحدار
0.782	قيمة F	0.378	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.994، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -0.002، مما يدل على وجود أثر لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويرى الباحث عدم وجود دلالة لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي، لأن كبار المساهمين يمثلون النصف من الأسهم المملوكة للشركات المدرجة فترة الدراسة، ولم تكن معنوية بسبب أن سيطرة المساهمين على الشركة تحد من انفراد المدير التنفيذي بقرارات الشركة، ويعملون على رفع قيمة الشركة لأهداف خاصة مثل جلب مستثمرين، وتسهيل الاقتراض، وتعظيم القيمة الربحية، وهذا يتنافى مع ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (القثامي، والخيال، 2010) في البيئة السعودية.

جدول (4.24): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.001	معامل الارتباط R	1.547	المقدار الثابت
0.000	معامل التحديد R^2	-0.002	ميل خط الانحدار
0.000	قيمة F	0.994	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.142، وهي أكبر من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -0.217، مما يدل على وجود أثر عكسي لكنه غير دال

إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن وجود الملكية الأجنبية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين سيؤدي إلى قوائم مالية أكثر مصداقية وأكثر عدالة وبالتالي تكون بدرجة عالية من ممارسة التحفظ المحاسبي فإن وجود ملكية أجنبية يعني تطبيق دقيق وسليم لكافة المبادئ والقوانين المحاسبية وخاصة المعايير الدولية.

جدول (4.25): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.119	معامل الارتباط R	1.620	المقدار الثابت
0.014	معامل التحديد R^2	0.217-	ميل خط الانحدار
2.183	قيمة F	0.142	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

9. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين ما يلي:

- قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 7.167، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.008 مما يعني صلاحية النموذج الإحصائي للتحليل.
- معامل الارتباط = 0.212، ومعامل التحديد المعدل = 0.045، وهذا يعني أن 5% من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 95% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التحفظ المحاسبي لا يتضمنها النموذج.
- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.008، وهي أقل من 0.05، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي 0.459، مما يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث أن امتلاك الإدارة أكثر من ما نسبته 5% من أسهم الشركة سيزيد من ممارسة التحفظ المحاسبي، إن هذه الآلية تؤثر في التخفيف من مشاكل الوكالة لأن المساهمين

الذين لديهم نسبة عالية من الأسهم في الشركة سوف يكون لديه الرغبة والحافز على متابعة ومراقبة تصرفات الإدارة مما يؤدي إلى دفع الإدارة نحو تبني سياسات محاسبية متحفظة عند تقييم الموجودات والأرباح، وتعد هذه الآلية من الآليات الفعالة في حوكمة الشركات والتي تزيد من ممارسة التحفظ المحاسبي.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (القثامي، والخيال، 2010) ودراسة (Yu, 2013) (yunos, 2011)، واختلفت النتائج مع دراسة (Iara, 2007) حيث كانت العلاقة عكسية حيث وجود ملكية إدارية يؤدي إلى تحقيق المصالح الذاتية والعمل على نقل الثروة من بقية المساهمين إليها من خلال المبالغة في الأرباح والابتعاد عن أي سياسة محاسبية متحفظة مما يؤدي إلى تعويضاتها ومكافأاتها.

نموذج الانحدار المقدر:

$$\text{التحفظ المحاسبي} = 1.454 + 0.459 \cdot \text{الملكية الإدارية}$$

جدول (4.26): نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
0.212	معامل الارتباط R	1.454	المقدار الثابت
0.045	معامل التحديد R^2	0.459	ميل خط الانحدار
7.167	قيمة F	0.008	القيمة الاحتمالية (Sig)

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد (آليات الحوكمة) على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر أبعاد آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وقد اعتمد الباحث على أسلوب استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Step wise multiple regression) التي يطلق عليها بـ(خطوة خطوة)؛ وذلك لأهميته في تحديد أهم المتغيرات المفسرة حسب الأفضلية، وتخليص النموذج من وجود أثر الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، ويقترح هذا الأسلوب إدخال المتغيرات واحداً تلو الآخر على عكس الطريقة الاعتيادية (Enter) مع استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود بقية المتغيرات، وعليه

حصلنا على أنموذج الانحدار المتعدد للدراسة الحالية، كما هو موضح في الجدول (4.28)؛ حيث تبين أن معادلة الانحدار جيدة ومقبولة حيث إن قيمة F المحسوبة تساوي (6.071)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.001)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل أن نموذج الانحدار جيد.

جدول (4.28): تحليل الانحدار الخطي المتعدد-المتغير التابع (التحفظ المحاسبي)

القيمة الاحتمالية Sig.	قيمة اختبار T	بيتا المعيارية	Std. Error	معاملات الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة
0.000	5.903		0.184	1.087	المقدار الثابت
0.007	2.729	0.213	0.169	0.462	الملكية الإدارية
0.030	2.190	0.171	0.030	0.066	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
معامل التحديد المُعدَّل = 0.074			معامل الارتباط = 0.272		
القيمة الاحتمالية = 0.001			قيمة الاختبار F = 6.071		

من خلال الجدول (4.28) قد تبين ما يلي:

- معامل الارتباط = 0.272، ومعامل التحديد المُعدَّل = 0.074، وهذا يعني أن 7.4% من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 92.6% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التحفظ المحاسبي لا يتضمنها النموذج.
 - قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 6.071، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 مما يعني صلاحية النموذج الإحصائي للتحليل.
 - المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع هي (عدد اجتماعات مجلس الإدارة، والملكية الإدارية)، أما بخصوص باقي المتغيرات فكانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود أثر لها على التحفظ المحاسبي.
 - أهمية المتغيرات المؤثرة في تفسير المتغير التابع "التحفظ المحاسبي" حسب قيمة اختبار t هي على الترتيب: الملكية الإدارية، ومن ثم اجتماعات مجلس الإدارة.
- ويعزو الباحث ذلك إلى أن الملكية الإدارية تُخفف من مشاكلات الوكالة، فالمساهمون لديهم رغبة وحافز لمتابعة تصرفات الإدارة، وبالتالي تطبيق سياسات محاسبية متحفظة، كذلك اجتماعات مجلس الإدارة لها تأثير على التحفظ المحاسبي، فكلما زادت أدى ذلك لمناقشة القضايا بشكل أدق، كذلك يكون مجلس الإدارة على علم بكافة القرارات الخاصة بالإدارة التنفيذية

وخاصة القضايا المفصلية وذلك يحد من ممارسة أي من التنوع بين السياسات والبدائل المحاسبية كإدارة الأرباح، وبالتالي سيكون عندنا ممارسة تحفظ محاسبي بشكل أكبر، واتفقت دراستنا مع دراسة (حسين، 2019)، (الحربي، 2021)، واختلفت دراستنا مع دراسة (فودة، 2016) (عبد الفتاح، 2019).

4.2.4 النتائج والتوصيات:

4.2.4.1 النتائج:

1. حجم مجلس الإدارة الكبير لم يؤثر على ممارسة التحفظ المحاسبي، فالأفضلية للمجالس الصغيرة لسهولة الإرساء على قرار موحد، حيث إن كبر المجالس يؤدي للتعارض وعدم إمكانية الوصول لقرار موحد، وبناء على ما سبق نجد أن المجالس الصغيرة لها تأثير كبير على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وبالتالي المجالس الصغيرة تمارس التحفظ المحاسبي.
2. لم يكن لاستقلالية مجلس الإدارة زيادة في ممارسة التحفظ المحاسبي، فالاستقلالية هنا كانت دون جدوى وذلك للحاجة للجمع بين بعض الوظائف مع مجلس الإدارة، ففي البيئة الفلسطينية كان الدمج في بعض الوظائف أفضل من الاستقلالية لقلّة وجود خبراء في بعض الوظائف، وعدم إمكانية تنفيذ بعض الأعمال إلا بمن هم على دراية تامة بالعمل.
3. كلما زادت اجتماعات مجلس الإدارة زادت ممارسة التحفظ المحاسبي، فزيادة اجتماعات مجلس الإدارة يكون هناك مناقشة لكافة القضايا الكبيرة والصغيرة وذات الأهمية، وتحجيم للفرص الانتهازية، كذلك البعد عن إدارة الأرباح والتنوع بين السياسات بما يتناسب مع أهواء الإدارة التنفيذية.
4. لم يكن هناك أثر للفصل بين المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، وهذا يذكرنا بالنتيجة الثانية، حيث تم التوضيح بقلّة وجود الخبراء كان من الأفضل الدمج في بعض الوظائف، أيضاً جاءت نتائج بحثنا تدعم وجهة النظر التي تسهم في مبدأ توحيد القيادة للحد من التعارض المتبادل بين المنصبين.
5. وجود لجنة تدقيق لم يؤثر على التحفظ المحاسبي، فوجود لجان التدقيق كأحد آليات الحوكمة لم يطبق ببعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

6. استقلالية لجنة التدقيق وعدم وجود أي من أعضائها في الإدارة التنفيذية لم يكن له دلالة على ممارسة التحفظ المحاسبي، فوجود اللجان قد يكون شكلياً وليس فعلي، وقد تكون هناك الحاجة للدمج لعدم وجود الخبرات الكافية وعدم الإلمام بكافة جوانب العمل الميداني لمن هو مستقل.
7. كبار المساهمين في الشركات هم بحاجة للوصول لمركز مالي قوي، فهم يسيطرون ويكون جُل تفكيرهم تقوية مركزهم المالي على حساب الأطراف الأخرى، ولا يوجد أثر في بحثنا لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي، فبعض الشركات لم يكن بها ملكية إدارية.
8. الملكية الأجنبية تساهم في تمويل الشركة، فوجود الملكية الأجنبية يجعل القوائم المالية تحتكم بشكل أكبر للمعايير الدولية، وبالتالي الحد من التلاعب والغش، وبالتالي زيادة في التحفظ المحاسبي، وإضفاء الثقة على القوائم المالية، ولم يكن لها أي تأثير في دراستنا وذلك يرجع لخصوصية البيئة الفلسطينية خاصة الاستقرار الاستثماري والسياسي.
9. الملكية الإدارية في الشركات الاستثمارية سيساهم في ممارسة التحفظ، وتخفيف مشكلات الوكالة، فامتلاك المساهمون أكثر من 5% من الأسهم يجعل المساهمون يراقبون تصرفات الإدارة التنفيذية.

4.2.4.2 التوصيات:

1. ضرورة تطبيق الشركات لعدد أعضاء مجلس الإدارة الوارد في منظمة الحوكمة، مع ضرورة متابعة ذلك من قبل الجهات المختصة.
2. يجب العمل على الفصل بين مهام الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة، وذلك بإدخال خبراء لتقلد المناصب للوصول لقرار كفؤ
3. إجراء دراسات لتأثير زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وبيان أثر ذلك على التحفظ المحاسبي.
4. ضرورة الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وذلك بإدخال خبراء للعمل في المناصب ذات التأثير الكبير، لضمان الوصول لتقارير مالية أكفأ.
5. إلزام وجود لجان تدقيق في الشركات مع ضرورة متابعة ذلك وسن قوانين صارمة لتطبيق ذلك.

6. يجب وجود لجان تدقيق مستقلة تتمتع بمهنية وحيادية عالية، مع ضرورة منح الاستقلالية التامة للمدققين الداخليين والخارجيين لممارسة أعمالهم دون أي ضغط.
7. العمل على زيادة الملكية الأجنبية من خلال زيادة الأمان الاستثماري وذلك بدوره يعمل على تحقيق مستويات اقتصادية مرتفعة.
8. إجراء المزيد من البحوث العلمية المتعلقة بالحوكمة وآلياتها وكذلك التحفظ المحاسبي.
9. إدخال متغيرات ضابطة تساهم في فحص العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.
10. إجراء نفس البحث ولكن على المؤسسات المالية في بورصة فلسطين.
11. إجراء بحوث مستقبلية بنفس المتغيرات، ولكن قياس التحفظ المحاسبي بالمقاييس الأخرى الواردة في الإطار النظري بالباب الثاني.
12. سن قوانين وتشريعات لتكون حصن وسد منيع لمعظم حالات التلاعب.
13. حث الجمعيات العمومية بالعمل على إلزام الشركات بضرورة تطبيق كافة جوانب الحوكمة، والعمل على الرقابة على تطبيق هذه الآليات.
14. عمل ندوات ومؤتمرات تثقيفية لتوضيح دور الحوكمة في حماية كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

4.2.4.3 عناوين بحوث مقترحة:

1. أثر حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية.
2. أثر آليات الحوكمة في تحقيق التحفظ المحاسبي للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
3. أثر آليات الحوكمة على تحقيق فاعلية التحفظ المشروط.
4. أثر التحفظ المحاسبي في تحقيق جودة الأرباح.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الأرنؤوط، ابراهيم. (2019م). مدى إلزامية حوكمة الشركات السعودية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الانسانية والإدارية، 1(16)، 1-24.
- اسعد، محمد. (2015م). أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي. دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 1(2)، 1-37.
- الأشهب، إلياس. (2015م). مسئولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة شركة سونلغاز الوادي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- أصلان، حاتم. (2015م). مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية بغزة.
- إقبال، عمر والقضاة، مأمون. (2014م). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الانسانية، 28(4).
- أبو بركة، محمد. (2017). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على السيولة النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.
- أبو بكر، زمزم. (2011). سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين في سوق الاوراق المالية المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- تلاحمة، خالد. (2011). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 4(3)، 22-39.
- تهامي، عز الدين. (2012) حوكمة الشركات - موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، القاهرة.

أبو جراد، رجب. (2015م). العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

الحربي، ألاء. (2021). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - جراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالي السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3)، 223-253.

حسن، بشرى ومحسن، حسين. (2016). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، 22(93) 484-484.

حسنين، كاظم. (2017). التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 19(1)، 223-225.

حسين، محمد. (2019م). قياس تأثير جودة التقارير المالية، وآليات حوكمة الشركات، وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية. تاريخ الاطلاع: 2020/10/15 | <https://orcid.org/0000-0001-9919-8464>

حسين، وعز الدين، مصطفى. (2019م). آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي، مجلة العلوم الإدارية، (3).

حماد، طارق. (2005). حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية.

حماد، مصطفى. (2018). دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية-دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، 22(3)، 305-361.

حماد، مصطفى. (2018). دور التحفظ المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، 1(2)، 305-361.

حمد، سلام. (2019). أثر محددات الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية) (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

حمدان، علاء. (2011). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 38، (2).

أبو خزانة، إيهاب. (2011م). أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.

خليل، هاني. (2009). مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو الخير، مذكر. (2008م). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2، (1)، 3-63.

الداعور، جبر، عابد، محمد. (2013م). مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة: دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 15، (2).

درغام، ماهر. (2013م). مدى التزام البنوك المصرفية بمبادئ حوكمة الشركات. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية. الأردن: جامعة اليرموك.

درويش، عدنان. (2007م). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، مصر: اتحاد المصارف العربية.

أبو دغيم، أحمد. (2018م). أثر تطبيق آليات الحوكمة على قرارات الاستثمار في رأس المال الفكري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

دلّال، العابدي. (2015م). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر، الجزائر.

الديب، أحمد. (2012م). درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية في ظل المعايير المحاسبية المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة طنطا.

زرق، أحمد. (2018م). أثر خصائص مجلس الإدارة علي مستوى التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي المصري دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 4(5)، 110-138.

الزمر، عماد. (2011م). تأثير جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، 1(1)، 151 - 181.

سليمان، محمد. (2006م). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

سمان، ابراهيم. (2009م). دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

سنادة، محمد و ابراهيم، الهادي. (2017م). دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة بولاية الخرطوم (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

سنوساوي، الهام. (2018م). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية.

شاهين، محمد. (2011م). دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2(4).

الشرقاوي، منى. (2012م). إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1(1).

الشيخ، عبد الرزاق. (2012م). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة.

صالح، رضا. (2010م). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2(2)، 381-432.

الصلاحين، عبد المجيد. (2010م). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.

صهيون، حسن. (2015م). مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

طالب، علاء والمشهداني، إيمان. (2011م). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. ط1. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر.

عبد الحليم، أحمد. (2018م). أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي 1 (4)، 463-519.

عبد الفتاح، سعيد. (2019م). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية 'دراسة تطبيقية، مجلة، 4(41)، 1-56.

عبد المجيد، حميدة. (2013م). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري دراسة نظرية وتطبيقية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 15(1).

عبد الملك، أحمد. (2008). دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 45(1).

عثمان، مؤمن. (2017م). قياس أثر العوامل الاقتصادية على التحفظ المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية دراسة ميدانية، مجلة البحوث المحاسبية، 1(4)، 214-246.

عز الدين، مصطفى وحسين، الشريف. (2019). آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي، مجلة العلوم الإدارية، 1(3).

العتار، حيدر. (2018م). دور المحاسبة الإبداعية في إطار نظام الحوكمة في مكافحة الغش والتلاعب: دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في مدينة بغداد، مجلة العلوم الأكاديمية، 1(14)، 462-497.

عفيفي، هلال. (2008م). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية. مجلة البحوث التجارية التي تصدرها كلية التجارة بجامعة الزقازيق. 30(1)429-498.

عوض، أمال. (2010م). دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1(2)*.

غادر، محمد. (2012م). *محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة (رسالة ماجستير غير منشورة)*. كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، لبنان.

أبو الفضل، عبد العال. (2015م). أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. *الفكر المحاسبي، 19(4)*، 56-106.

فودة، السيد. (2016م). أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية، (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الزقازيق، الزقازيق.

القمامي، فواز والخيال، توفيق. (2010م) *إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية*. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 1(47)*، 241-310.

قطب، أحمد. (2009م). التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة-دراسة ميدانية على سوق الاسهم السعودي، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1(46)*.

قويدر، أكرم. (2015م). مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة" (رسالة ماجستير غير منشورة) البرنامج المشترك بين اكااديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى برنامج القيادة والإدارة غزة، فلسطين.

كافي، مصطفى. (2013م). *الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات*. عمان الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

كسار، فراس وأومري، خالد. (2019م). *أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة دمشق.

لبدة، دلال. (2016م). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد خضير- لا بسكرة.

اللجنة الوطنية للحوكمة. (2009م). مدونة قواعد حوكمة لشركات في فلسطين.
أبو ليلة، نائل وأبو شمالة، سامي. (2017م). أثر حوكمة الشركات على هيكل رأس المال للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2011 م-2014 م.
المشهداني، بشري، وحميد، انمار. (2014م). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، 20(78)، 359-359.
المشهداني، عمر. (2012م). تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 1(2)، 231-247.
مقلد، محمد. (2010م). التحفظ المحاسبي ودوره في الحد من الممارسات المحاسبية المتحررة لإدارة المنشأة (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة.
ملو العين، علاء ومحمد، مليجي، مجدى. (2012م). محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة المملكة العربية السعودية. المجلة العملية التجارة والتمويل، 32(3)، 156-89.

منصور، سلمان. (2019م). العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي دراسة لعينة من شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(113)، 565-613.

موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2020م). تاريخ الاطلاع: 2020/10/14م،

الموقع: WWW.OECD.ORG

المؤمنى، آمنة. (2018م). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 24(1)، 81-107.

ميخائيل، أشرف. (2005م). تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول بعنوان: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة مصر.

نصيرة، وحميداتو، وقويدر. (2021م). دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي-دراسة تطبيقية ببعض الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 14(1)، 619-604.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (2012م). الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، الإدارة العامة للدراسات والتطوير. رام الله هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وشاح، درين. (2009). دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

يوسف، علي. (2012م). أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(1).

يوسف، محمد. (2007م). محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، ورقة مقدمة من بنك الاستثمار القومي، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of accounting and economics*, 43(2-3), 411-437.
- Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective*, paper presented to: *Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development*, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.
- Audrey wen- hsin hsu. John O " Hanlon and ken pcosncll. (2011). Financial Distress and the earnings- sensitivity- difference measure of conservatism., *abacus*, 47(3), 284-310.
- Ball, R., Kothari, S. P., & Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of accounting and economics*, 29(1), 1-51.
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings¹. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 3-37.

- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2), 269-309.
- Biddle, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M. (2011). Accounting conservatism and bankruptcy risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X20934244.
- Biddle, G., Ma, M. L., & Song, F. (2011). *Accounting conservatism and bankruptcy risk* (Working paper). Hong Kong, China: University of Hong Kong.
- Bliss, J.H. (1924). *Management Theory Accounts*. The Roland Press Co. New York.
- Cadbury, A. (1992). *Report of the committee on the financial aspects of corporate governance*, London: Gee.
- Caskey, J., & Laux, V. (2017). Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation. *Management Science*, 63(2), 424-437.
- Chi, W., Liu, C., & Wang, T. (2009). What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective. *Journal of contemporary accounting & economics*, 5(1), 47-59.
- El-habashy, H. A. (2019). The effect of corporate governance attributes on accounting conservatism in Egypt. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(3), 1-18.
- Frank, M., Song, F. (2011). Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk University of Hong, *School of Economics and Finance February*, 8.
- García Lara, J. M., Osma, B. G., & Penalva, F. (2007). Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence. *European Accounting Review*, 16(4), 727-755.
- Hajawiyah, A., Wahyudin, A., Kiswanto, Sakinah, & Pahala, I. (2020). The effect of good corporate governance mechanisms on accounting conservatism with leverage as a moderating variable. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1779479.
- Hamdan, A. M. M., Abzakh, M. H., & Al-Ataibi, M. H. (2011). Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statements. *International Business Research*, 4(3), 145.

- Hamdan, A. M. M., Abzakh, M. H., & Al-Ataibi, M. H. (2011). Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statements. *International Business Research*, 4(3), 145.
- Hansen, J. C., Hong, K. P., & Park, S. H. (2018). Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting*, 40, 76-88.
- Jennings, R., & Marques, A. (2011). The joint effects of corporate governance and regulation on the disclosure of manager-adjusted non-GAAP earnings in the US. *Journal of Business Finance & Accounting*, 38(3-4), 364-394.
- Kazemi, H., Hemmati, H., & Faridvand, R. (2011). Investigating the relationship between conservatism accounting and earnings attributes. *World Applied Sciences Journal*, 12(9), 1385-1396.
- Lafond, R., & Roychowdhury, S. (2008). Managerial ownership and accounting conservatism. *Journal of accounting research*, 46(1), 101-135.
- LaFond, R., & Watts, R. L. (2008). The information role of conservatism. *The accounting review*, 83(2), 447-478.
- Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of accounting studies*, 14(1), 161-201.
- Lee, J. (2010). *The role of accounting conservatism in firms' financial decisions*. Available at SSRN 1718494.
- Leventis, S., Dimitropoulos, P., & Owusu-Ansah, S. (2013). Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry. *Corporate Governance: An International Review*, 21(3), 264-286.
- Nasr, M. A., & Ntim, C. G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*.
- OECD. (2004). Organization for Economic Corporation and Development
- OECD. (2015). Organization for Economic Corporation and Development

- Oyedokun, G. B., & Salisu, S. (2018). Corporate Governance and Accounting Conservatism in Nigerian Foods and Beverages Firms. *American Journal of Economics, Finance and Management*, 4(4), 124-133.
- pirson, M., & Turnbull, S. (2011). Corporate governance, risk management, and the financial crisis – an information processing view. *Corporate Governance: An International Review*, 19 (5), 459-470.
- Stergios leventis, Panagiotis Dimitropoulos, and Stephen Owusu- Ansah, (2013), corporate governance and accounting Conservatism: Evidence from the banking industry, corporate governance: *An international review*, 21 (3), 264-286.
- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting horizons*, 17(3), 207-221.
- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting-part II: evidence and research opportunities.
- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). Positive accounting theory.
- Xia, D., & Zhu, S. (2009). Corporate governance and accounting conservatism in China. *China Journal of Accounting Research*, 2(2), 81-108.
- Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of accounting and economics*, 45(1), 27-54.

الملاحق

الملاحق

ملحق (1): القطاعات

الرقم	الرمز	اسم الشركة	تاريخ الادراج
قطاع الصناعة			
1	BPC	بييرزيت للأدوية	22/12/2004
2	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	09/08/1999
3	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	20/01/1997
4	AZIZA	دواجن فلسطين	31/12/2002
5	PHARMACARE	دار الشفاء لصناعة الادوية	23/04/2013
6	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	03/05/2015
7	GMC	مطاحن القمح الذهبي	17/05/2005
8	APC	العربية لصناعة الدهانات	05/03/1997
9	JCC	سجاير القدس	24/07/1997
10	NAPCO	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - نابكو	30/11/2011
11	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	06/08/2006
12	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن	30/12/2002
13	ELECTRODE	مصنع الشرق للالكترود	17/05/2011
قطاع الاستثمار			
1	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	05/06/1997
2	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار - أيبك	02/03/2014
3	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	31/12/2002
4	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	24/02/1997
5	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	21/01/2007
6	PID	الفلسطينية للاستثمار والائماء	23/07/2006
7	ARAB	المستثمرون العرب	27/07/1997
8	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	25/04/2011
9	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	17/12/2006
قطاع الخدمات			
1	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	06/05/1997
2	OOREDOO	موبايل الوطنية الفلسطينية	09/01/2011

تاريخ الادراج	اسم الشركة	الرمز	الرقم
	للاتصالات		
28/03/2004	الفلسطينية للكهرباء	PEC	3
14/04/2010	أبراج الوطنية	ABRAJ	4
24/05/2010	مصايف رام الله	RSR	5
30/05/1998	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	6
22/06/2008	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	7
23/04/2007	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	8
03/07/2012	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	9
29/10/2009	جلوبال كوم للاتصالات	GCOM	10
04/01/1997	المؤسسة العقارية العربية	ARE	11

No.	Sector	Corporations code	Year	حجم الشركة	عمر الشركة	القطاع	الأصول بالدولار	إجمالي الالتزامات	حقوق الملكية	المتوسط المرجح لعدد الأسهم	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
1	الاستثمار	فلسطين للتنمية والاستثمار	2,015	21	22	1	822,066,000	276702000	545,364,000	250,000,000	2.18	1.21
			2,016	21	23	1	842,176,000	305158000	537,018,000	250,000,000	2.15	1.16
			2,017	21	24	1	841,186,000	321174000	520,012,000	250,000,000	2.08	1.5
			2,018	21	25	1	838,021,000	361507000	476,514,000	250,000,000	1.91	1.28
			2019	21	26	1	809,173,000	338722000	470,451,000	250,000,000	1.88	1.1
2	الاستثمار	العربية الفلسطينية للاستثمار أليك	2,015	19	21	1	278,542,464	167163245	111,379,219	60,000,000	1.86	1.12
			2,016	20	22	1	329,783,580	211486045	118,297,535	66,000,000	1.79	1.9
			2,017	20	23	1	356,524,649	227629977	128,894,672	70,000,000	1.84	1.98
			2,018	20	24	1	383,135,481	243731645	139,403,836	70,000,000	1.99	2.35
			2019	20	25	1	432,880,321	275037305	157,843,016	70,000,000	2.25	2.55
3	الاستثمار	فلسطين للاستثمار الصناعي	2,015	18	20	1	70,592,055	11354915	59,237,140	18,750,000	3.16	2
			2,016	18	21	1	80,556,735	15138707	65,418,028	18,750,000	3.49	2.2
			2,017	18	22	1	108,139,259	28756763	79,382,496	18,750,000	4.23	2.7
			2,018	18	23	1	104,482,476	28461748	76,020,728	18,750,000	4.05	2.47
			2019	19	24	1	119,137,816	31423406	87,714,410	18,750,000	4.68	2.15
4	الاستثمار	فلسطين للاستثمار العقاري	2,015	19	21	1	172,253,057	43922085	128,330,972	63,762,486	2.01	0.55
			2,016	19	22	1	167,095,589	45554834	121,540,755	63,762,486	1.91	0.54
			2,017	19	23	1	143,426,506	42736432	100,690,074	63,762,486	1.58	0.5
			2,018	19	24	1	129,520,409	43008182	86,512,227	63,762,486	1.36	0.43
			2019	19	25	1	117,707,719	39813839	77,893,880	63,762,486	1.22	0.38
5	الاستثمار	الاتحاد للأعمال والاستثمار	2,015	18	10	1	41,876,594	1877431	39,999,163	32,000,000	1.25	0.34
			2,016	18	11	1	44,033,226	4981413	39,051,813	32,000,000	1.22	0.39
			2,017	18	12	1	49,258,526	10883620	38,374,906	32,000,000	1.20	0.69
			2,018	18	13	1	49,343,781	8322007	41,021,774	32,000,000	1.28	0.6
			2019	18	14	1	59,824,480	20007341	39,817,139	32,000,000	1.24	0.64
6	الاستثمار	الفلسطينية للاستثمار والأمناء	2,015	15	22	1	4,464,173	75277	4,388,896	4,840,419	0.91	1.19
			2,016	15	23	1	4,502,327	80324	4,422,003	4,840,419	0.91	1.27
			2,017	16	24	1	10,115,647	5425109	4,690,538	4,840,419	0.97	1.34
			2,018	16	25	1	10,259,597	4642581	5,617,016	4,840,419	1.16	1.4
			2019	16	26	1	9,091,006	4505087	4,585,919	4,840,419	0.95	1.67
7	الاستثمار	المستثمرون العرب	2,015	16	21	1	14,570,083	310527	14,259,556	9,452,328	1.51	0.9
			2,016	16	22	1	14,585,562	292677	14,292,885	9,452,328	1.51	0.81
			2,017	17	23	1	14,976,766	289114	14,687,652	9,452,328	1.55	0.93
			2,018	17	24	1	14,954,281	268560	14,685,721	9,452,328	1.55	0.85
			2019	17	25	1	14,995,288	184679	14,810,609	9,452,328	1.57	0.81
8	الاستثمار	العقارية التجارية للاستثمار	2,015	16	12	1	6,226,979	1203726	5,023,253	4,409,558	1.14	0.75
			2,016	16	13	1	8,650,838	1787739	6,863,099	5,500,000	1.25	0.73
			2,017	16	14	1	8,936,859	1539211	7,397,648	5,500,000	1.35	0.7
			2,018	16	15	1	9,082,523	2392459	6,690,064	5,500,000	1.22	0.71
			2019	16	16	1	12,762,381	6716453	6,045,928	5,500,000	1.10	0.71

عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء المستقلين	عدد الاجتماعات	الفصل بالواجبات	لجنة المراجعة	عدد أعضاء لجنة المراجعة	عدد الأعضاء المستقلين	كبار المساهمين	الملكية الأجنبية	الملكية الإدارية
13	13	6	0	1	3	2	0.47	1	1
13	13	6	0	1	3	2	0.5208	1	1
13	13	6	0	1	3	2	0.5599	1	1
13	13	6	0	1	3	2	0.5181	1	1
13	13	6	0	1	3	3	0.523	1	0
10	8	3	1	1	3	3	0.5339	1	1
10	8	3	1	1	3	3	0.4547	0	1
10	8	3	1	1	3	3	0.5047	0	1
12	10	3	1	1	3	3	0.498	0	1
12	10	3	1	1	3	3	0.562	1	1
9	9	6	0	1	3	3	0.907	1	1
9	9	6	0	1	3	3	0.907	1	1
9	9	6	0	1	3	3	0.907	1	1
9	9	6	0	1	3	3	0.907	0	1
9	9	6	0	1	3	3	0.907	0	1
7	7	7	0	1	2	2	0.7372	0	1
7	7	7	0	1	2	2	0.7372	0	1
7	7	7	0	1	2	2	0.7372	0	1
7	7	6	0	0	0	0	0.7372	0	1
4	4	6	0	0	0	0	0.7477	0	1
6	5	4	1	1	1	1	0.6017	1	0
6	5	4	1	1	1	1	0.6017	1	0
6	5	4	1	1	1	1	0.5554	1	0
6	5	4	1	1	1	1	0.6997	1	0
6	5	4	1	1	1	1	0.7132	1	0
7	7		0	0	0	0	0.621153	1	0
7	7		0	0	0	0	0.610459	0	0
7	7		0	0	0	0	0.6788	0	0
6	6		0	0	0	0	0.61375	0	0
6	6		0	0	0	0	0.61375	0	0
11	10	5	1	0	0	0	0.7080286	0	0
11	10	5	1	0	0	0	0.7084277	0	0
11	10	5	1	0	0	0	0.7198099	0	0
11	10	5	1	0	0	0	0.728101	0	0
11	10	5	1	0	0	0	0.728111	0	0
7	7	6	0	0	0	0	0.325	0	0
7	7	5	0	0	0	0	0.4802	0	0
7	7	6	0	1	3	3	0.5023	0	0
7	7	5	0	1	3	3	0.5535	0	0
7	7	6	0	1	3	3	0.581	0	0

No.	Sector	Corporations code	Year	حجم الشركة	عمر الشركة	القطاع	الأصول بالدولار	إجمالي الالتزامات	حقوق الملكية	المعوسط المرجح لعدد الأسهم	القيمة النظرية	القيمة السوقية
9	الاستثمار	القدس للاستثمارات العقارية	2,015	16	19	1	13,720,422	5164212	8,556,210	10,000,000	0.86	0.47
	الاستثمار		2,016	16	20	1	11,257,134	3559558	7,697,576	10,000,000	0.77	0.43
	الاستثمار		2,017	16	21	1	12,372,858	4295295	8,077,563	10,000,000	0.81	0.38
	الاستثمار		2,018	16	22	1	10,620,264	2523396	8,096,868	10,000,000	0.81	0.3
	الاستثمار		2,019	16	23	1	10,704,850	3004179	7,700,671	10,000,000	0.77	0.28
1	الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	2,015	21	21	2	1,052,329,530	290404286	761,925,244	131,625,900	5.79	5.55
	الخدمات		2,016	21	22	2	1,439,945,580	66621428.6	1,373,324,151	131,625,900	10.43	4.98
	الخدمات		2,017	21	23	2	1,318,217,460	527264286	790,953,174	131,625,900	6.01	4.38
	الخدمات		2,018	21	24	2	1,209,780,000	535690000	674,090,000	131,625,900	5.12	4.32
	الخدمات		2,019	21	25	2	1,238,945,850	549254286	689,691,564	131,625,900	5.24	4.2
2	الخدمات	موبيلز الوطنية الفلسطينية للاتصالات	2,015	19	6	2	247,200,841	177497784	69,703,057	258,000,000	0.27	0.85
	الخدمات		2,016	19	7	2	223,646,514	155481398	68,165,116	258,000,000	0.26	0.87
	الخدمات		2,017	19	8	2	279,628,395	210108899	69,519,496	258,000,000	0.27	1.04
	الخدمات		2,018	19	9	2	251,561,403	155422100	96,139,303	258,000,000	0.37	0.82
	الخدمات		2,019	19	10	2	237,906,133	141862229	96,043,904	258,000,000	0.37	0.94
3	الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	2,015	18	17	2	106,887,296	15234710	91,652,586	60,000,000	1.53	1.18
	الخدمات		2,016	18	18	2	99,904,886	14901117	85,003,769	60,000,000	1.42	1.35
	الخدمات		2,017	18	19	2	99,924,271	12278274	87,645,997	60,000,000	1.46	1.3
	الخدمات		2,018	18	20	2	102,334,596	11901618	90,432,978	60,000,000	1.51	1.36
	الخدمات		2,019	19	21	2	109,777,898	12894472	96,883,426	60,000,000	1.61	1.53
4	الخدمات	ايراج الوطنية	2,015	16	21	2	13,713,922	1024463	12,689,459	11,000,000	1.15	1.15
	الخدمات		2,016	17	22	2	20,155,080	917820	19,237,260	11,000,000	1.75	1.17
	الخدمات		2,017	17	23	2	22,343,593	841373	21,502,220	11,000,000	1.95	1.17
	الخدمات		2,018	17	24	2	23,550,652	1847507	21,703,145	11,000,000	1.97	1.3
	الخدمات		2,019	17	25	2	25,118,970	1954048	23,164,922	11,000,000	2.11	1.31
5	الخدمات	مصايف رام الله	2,015	17	71	2	21,332,849	4439848.57	16,893,000	4,000,000	4.22	3.25
	الخدمات		2,016	17	72	2	20,473,675	2975944.29	17,497,731	4,000,000	4.37	2.95
	الخدمات		2,017	17	73	2	20,608,543	2824192.86	17,784,350	4,000,000	4.45	2.85
	الخدمات		2,018	17	74	2	20,475,411	2191734.29	18,283,677	4,000,000	4.57	2.8
	الخدمات		2,019	17	75	2	20,558,642	2118840	18,439,802	4,000,000	4.61	2.9
6	الخدمات	المؤسسة العربية للتدقيق	2,015	18	20	2	42,502,487	18486101.4	24,016,386	19,677,158	1.22	0.76
	الخدمات		2,016	18	21	2	41,106,931	18987670	22,119,261	19,677,158	1.12	0.71
	الخدمات		2,017	17	22	2	39,403,830	19431324.3	19,972,506	19,677,158	1.02	0.49
	الخدمات		2,018	17	23	2	38,708,597	20416637.1	18,291,960	19,677,158	0.93	0.56
	الخدمات		2,019	17	24	2	37,308,164	20786818.6	16,521,346	19,677,158	0.84	0.53
7	الخدمات	مركز نبلس الجراحي التخصصي تنشيط Windows انتقل إلى الإعدادات لتنشيط الخدمات	2,015	16	21	2	11,573,418	5234664.29	6,338,754	3,177,813	1.99	1.06
	الخدمات		2,016	16	22	2	14,639,208	7546550	7,092,658	3,177,813	2.23	1.25
	الخدمات		2,017	17	23	2	17,013,709	9879587.14	7,134,121	3,177,813	2.24	1.47
	الخدمات		2,018	17	24	2	18,262,131	11209254.3	7,052,877	3,177,813	2.22	1.65
	الخدمات		2,019	17	25	2	21,463,051	14242832.9	7,220,218	3,177,813	2.27	2.03

عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء المستقلين	عدد الاجتماعات	الفصل بالواجبات	لجنة المراجعة	عدد أعضاء لجنة المراجعة	عدد الأعضاء المستقلين	كبار المساهمين	الملكية الأجنبية	الملكية الإدارية
7	6	4	1	1	2	2	0.6507	1	0
8	7	4	1	1	3	3	0.6507	1	0
8	7	4	1	1	3	3	0.6507	1	0
9	8	4	1	1	3	3	0.5999	1	0
9	8	6	1	1	3	3	0.5999	1	0
10	9	6	0	1	3	3	0.3973	0	0
11	10	6	0	1	3	3	0.3921	0	0
11	10	6	0	1	3	3	0.3865	0	0
11	10	6	0	1	3	3	0.3768	0	0
11	10	6	0	1	3	3	0.3737	0	0
7	7	6	0	1	3	3	0.1	1	0
7	7	6	0	1	3	3	0.1	1	0
7	7	6	0	1	3	3	0.8248	1	0
7	7	6	0	1	3	3	0.839	1	0
7	7	6	0	1	3	3	0.839	1	0
15	12	3	1	0	0	0	0.65	0	0
13	12	3	1	0	0	0	0.65	0	0
13	12	3	1	0	0	0	0.65	0	0
13	12	4	1	0	0	0	0.65	0	0
13	12	4	1	0	0	0	0.65	0	0
7	6	6	0	0	0	0	0.9103	0	0
7	6	6	0	0	0	0	0.9248	0	0
7	6	6	0	0	0	0	0.9248	0	0
7	7	6	0	0	0	0	0.9275	0	0
7	7	6	0	0	0	0	0.9286	0	0
7	6	6	1	0	0	0	0.3482	1	1
7	6	6	1	0	0	0	0.3518	1	1
7	5	6	1	0	0	0	0.4027	1	1
7	6	6	1	0	0	0	0.3148	1	0
7	6	6	1	0	0	0	0.3278	1	0
13	13	5	0	1	3	3	0.6952	1	0
7	7	5	0	1	3	3	0.7377	1	0
7	7	5	0	1	3	3	0.7505	1	0
7	7	5	0	1	3	3	0.7427	1	0
7	7	6	0	1	4	3	0.7503	1	0
11	10	12	1	1	3	1	0	0	0
11	10	12	1	1	3	1	0	0	0
11	10	12	1	1	3	1	0	0	0
10	9	12	1	1	3	1	0	0	0
10	9	12	1	1	3	1	0	0	0

No.	Sector	Corporations code	Year	حجم الشركة	عمر الشركة	القطاع	الأصول بالدولار	إجمالي الالتزامات	حقوق الملكية	التوسط المرجح لعدد الأسهم	القيمة النظرية	القيمة السوقية
8	الخدمات	السلطانية للتوزيع والخدمات اللوجستية	2015	17	11	2	28,972,184	18781656	10,190,528	13,000,000	0.78	1
	الخدمات		2016	16	12	2	12,305,476	4722287	7,583,189	13,000,000	0.58	0.75
	الخدمات		2017	16	13	2	13,598,195	6153701	7,444,494	13,000,000	0.57	0.46
	الخدمات		2018	16	14	2	12,697,734	6139580	6,558,154	13,000,000	0.50	0.48
	الخدمات		2019	16	15	2	14,591,473	7893813	6,697,660	13,000,000	0.52	0.37
9	الخدمات	بال غفل لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	2015	15	18	2	4,002,929	1950597.14	2,052,332	2,514,141	0.82	0.61
	الخدمات		2016	15	19	2	4,621,463	2433184.29	2,188,278	2,514,141	0.87	0.54
	الخدمات		2017	16	20	2	5,481,946	3175590	2,306,356	2,514,141	0.92	0.46
	الخدمات		2018	16	21	2	5,963,048	3656611.43	2,306,436	2,514,141	0.92	0.46
	الخدمات		2019	16	22	2	5,983,334	3235914.29	2,747,419	2,514,141	1.09	0.42
1	صناعة	بييريت للأبوية	2015	18	42	3	69,123,710	12604946	56,518,764	18,502,825	3.05	3.5
	صناعة		2016	18	43	3	74,062,697	12377723	61,684,974	18,502,825	3.33	4.8
	صناعة		2017	18	44	3	80,644,765	12133373	68,511,392	18,502,825	3.70	5.4
	صناعة		2018	18	45	3	90,158,152	17694191	72,463,961	18,502,825	3.92	5.14
	صناعة		2019	18	46	3	98,128,129	19424482	78,703,647	18,502,825	4.25	5.33
2	صناعة	مصنع الزيت النباتي	2015	17	62	3	35,128,661	2337267.14	32,791,394	4,000,000	8.20	9.5
	صناعة		2016	17	63	3	39,443,680	2320790	37,122,890	4,000,000	9.28	9.81
	صناعة		2017	18	64	3	65,134,447	22102730	43,031,717	4,000,000	10.76	12.87
	صناعة		2018	18	65	3	70,010,385	22467935.7	47,542,449	4,000,000	11.89	14.1
	صناعة		2019	18	66	3	71,936,714	17560972.9	54,375,741	4,000,000	13.59	13
3	صناعة	الغس المستحضرات الطبية	2015	18	36	3	51,192,232	14983341	36,208,891	18,000,000	2.01	1.99
	صناعة		2016	18	37	3	52,970,017	12709989	40,260,028	18,000,000	2.24	1.8
	صناعة		2017	18	38	3	61,625,755	12237751	49,388,004	18,000,000	2.74	3.26
	صناعة		2018	18	39	3	60,662,262	11683624	48,978,638	18,000,000	2.72	3.24
	صناعة		2019	18	40	3	70,769,308	16032192	54,737,116	18,000,000	3.04	2.8
4	صناعة	دواجن فلسطين	2015	18	18	3	44,981,111	11427707.1	33,553,404	13,440,000	2.50	2.47
	صناعة		2016	18	19	3	46,476,935	10863794.3	35,613,140	13,440,000	2.65	2.82
	صناعة		2017	18	20	3	54,316,602	13581904.3	40,734,698	13,440,000	3.03	2.62
	صناعة		2018	18	21	3	50,062,529	15263535.7	34,798,994	13,440,000	2.59	2.6
	صناعة		2019	18	22	3	56,980,435	15542870	41,437,565	13,440,000	3.08	2.89
5	صناعة	دار الشفاء لصناعة الأبوية	2015	18	30	3	49,929,004	27192284	22,736,720	8,462,623	2.69	3.75
	صناعة		2016	18	31	3	54,194,708	27192284	27,002,424	8,462,623	3.19	3.61
	صناعة		2017	18	32	3	71,865,241	25810442	46,054,799	8,462,623	5.44	3.65
	صناعة		2018	18	33	3	51,211,735	22576178	28,635,557	8,462,623	3.38	3.65
	صناعة		2019	18	34	3	55,674,402	23632431	32,041,971	8,462,623	3.79	3.5
6	صناعة	بيت جالا لصناعة الأبوية	2015	17	45	3	17,628,837	4398631.43	13,230,205	7,000,000	1.89	2.1
	صناعة		2016	17	46	3	21,204,367	5413928.57	15,790,438	7,000,000	2.26	2.4
	صناعة		2017	17	47	3	23,818,803	6433797.14	17,385,006	7,000,000	2.48	2.4
	صناعة		2018	17	48	3	21,858,868	5510508.57	16,348,359	7,000,000	2.34	2.4
	صناعة		2019	17	49	3	23,361,836	6344055.71	17,017,780	7,000,000	2.43	2.41

عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء المستقلين	عدد الاجتماعات	الفصل بالواجبات	لجنة المراجعة	عدد أعضاء لجنة المراجعة	عدد الأعضاء المستقلين	تجار المساهمين	الملكية الأجنبية	الملكية الإدارية
9	9	7	0	1	3	0	0.7147	0	0
9	9	6	0	1	3	0	0.7147	0	0
9	9	5	0	1	3	0	0.7147	0	0
9	9	4	0	1	3	0	0.7146	0	0
7	7	4	0	1	3	0	0.7146	0	0
7	0	7	1	0	0	0	0.883	0	0
7	0	7	1	0	0	0	0.883	0	0
7	0	8	1	0	0	0	0.8829	0	0
7	0	10	1	0	0	0	0.8919	0	0
7	0	19	1	0	0	0	0.8919	0	0
7	5	6	1	1	3	3	0.214	1	0
7	6	6	1	1	3	3	0.2546	1	0
7	6	6	1	1	3	3	0.2583	1	0
7	6	6	1	1	3	3	0.2591	1	0
7	6	6	1	1	3	3	0.3175	1	0
7	7	6	0	1	3	3	0.7931	0	0
7	7	6	0	1	3	3	0.7989	0	0
7	7	6	0	1	3	3	0.7999	0	0
7	7	6	0	1	3	3	0.7999	0	0
7	7	6	0	1	2	2	0.8005	1	0
11	10		0	1	3	3	0.3574	1	0
11	10	6	0	1	4	4	0.4048	0	1
11	10	6	0	1	4	4	0.4245	0	1
11	10	6	0	1	4	4	0.45	0	1
11	10	6	0	1	4	4	0.4527	0	1
10	10	6	0	1	3	3	0.886	0	0
10	10	6	0	1	3	3	0.886	0	0
10	10	6	0	1	3	3	0.886	0	0
9	9	6	0	1	3	3	0.886	0	0
9	9	6	0	1	3	3	0.8603	0	0
11	10	2	1	0	0	0	0.5125	1	0
11	10	2	1	0	0	0	0.5125	1	0
11	10	2	1	0	0	0	0.5163	1	0
11	10	2	1	0	0	0	0.5202	1	0
11	10	2	1	0	0	0	0.5202	1	0
7	5	6	1	1	3	3	0.75	0	0
7	5	6	1	1	3	3	0.7483	0	0
7	5	6	1	1	3	3	0.7527	0	0
8	6	6	1	1	2	2	0.7539	0	0
8	6	6	1	1	2	2	0.7539	0	0

No.	Sector	Corporations code	Year	حجم الشركة	عمر الشركة	القطاع	الأصول بالدولار	اجمالي الالتزامات	حقوق الملكية	المتوسط المرجح لعدد الأسهم	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
7	صناعة	مطاحن القمح الذهبي	2,015	17	20	3	28,257,830	7749062.86	20,508,767	15,000,000	1.37	0.68
	صناعة		2,016	17	21	3	28,915,473	8447690	20,467,783	15,000,000	1.36	0.64
	صناعة		2,017	17	22	3	31,316,048	8818024.29	22,498,024	15,000,000	1.50	0.8
	صناعة		2,018	17	23	3	29,267,442	6800504.29	22,466,938	15,000,000	1.50	0.62
	صناعة		2019	17	24	3	27,472,997	3833061.43	23,639,936	15,000,000	1.58	0.74
8	صناعة	العربية لصناعة الدهانات	2,015	16	25	3	6,852,160	2161217.14	4,690,943	1,500,000	3.13	4.5
	صناعة		2,016	16	26	3	7,921,756	2624394.29	5,297,362	1,500,000	3.53	4.94
	صناعة		2,017	16	27	3	9,021,882	2661137.14	6,360,745	1,500,000	4.24	6
	صناعة		2,018	16	28	3	8,127,158	2354691.43	5,772,467	1,500,000	3.85	6.5
	صناعة		2019	16	29	3	9,407,506	2859738.57	6,547,767	1,500,000	4.37	6
9	صناعة	سجاير القس	2,015	18	51	3	54,445,992	23617491.4	30,828,501	10,000,000	3.08	0.73
	صناعة		2,016	18	52	3	56,609,993	25386912.9	31,223,080	10,000,000	3.12	0.7
	صناعة		2,017	18	53	3	62,561,551	30794330	31,767,221	10,000,000	3.18	0.9
	صناعة		2,018	18	54	3	63,578,606	36286287.1	27,292,319	10,000,000	2.73	0.85
	صناعة		2019	18	55	3	61,618,970	34612795.7	27,006,174	10,000,000	2.70	0.87
10	صناعة	الوطنية لصناعة الألبان والبروتينات	2,015	17	24	3	32,699,372	18786815.7	13,912,556	6,900,000	2.02	0.76
	صناعة		2,016	17	25	3	32,236,499	17859952.9	14,376,546	6,900,000	2.08	0.7
	صناعة		2,017	17	26	3	34,089,234	19076995.7	15,012,239	6,900,000	2.18	0.59
	صناعة		2,018	17	27	3	38,130,347	21706697.1	16,423,649	6,900,000	2.38	0.79
	صناعة		2019	18	28	3	43,749,545	26761867.1	16,987,678	6,900,000	2.46	1.14
11	صناعة	الوطنية لصناعة الكرتون	2,015	16	22	3	6,848,706	1124218	5,724,488	5,000,000	1.14	1.01
	صناعة		2,016	16	23	3	6,796,805	1150867	5,645,938	5,000,000	1.13	1.13
	صناعة		2,017	16	24	3	7,362,301	1379666	5,982,635	5,000,000	1.20	1.03
	صناعة		2,018	16	25	3	7,619,226	2535568	5,083,658	5,000,000	1.02	0.93
	صناعة		2019	16	26	3	8,521,227	2803507	5,717,720	5,000,000	1.14	1
12	صناعة	فلسطين لصناعات النائين	2,015	15	17	3	2,169,464	1067518.57	1,101,946	7,000,000	0.16	0.29
	صناعة		2,016	14	18	3	1,712,400	914687.143	797,713	7,000,000	0.11	0.28
	صناعة		2,017	14	19	3	1,547,323	817551.429	729,771	7,000,000	0.10	2.66
	صناعة		2,018	14	20	3	1,366,397	837608.571	528,789	7,000,000	0.08	2.5
	صناعة		2019	14	21	3	1,256,230	816558.571	439,671	7,000,000	0.06	2.5
13	صناعة	مصنع الشرق للإلكترونيات	2,015	15	38	3	4,676,591	347724.286	4,328,866	750,000	5.77	2.05
	صناعة		2,016	15	39	3	4,675,948	474800	4,201,148	750,000	5.60	2
	صناعة		2,017	15	40	3	4,632,554	444567.143	4,187,986	750,000	5.58	2
	صناعة		2,018	15	41	3	4,612,688	426924.286	4,185,764	750,000	5.58	2
	صناعة		2019	15	42	3	4,650,600	624191.429	4,026,409	750,000	5.37	2

عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء المستقلين	عدد الاجتماعات	الفصل بالواجبات	لجنة المراجعة	عدد أعضاء لجنة المراجعة	عدد الأعضاء المستقلين	كبار المساهمين	الملكية الأجنبية	الملكية الإدارية	الملكية الإدارية
9	9	7	0	1	5	2	0.5719	0	0	
9	9	7	0	1	5	2	0.5719	0	0	
9	9	7	0	1	5	2	0.7044	0	0	
9	9	6	0	1	5	2	0.7223	0	0	
9	9	6	0	1	3	3	0.7228	0	0	
5	5	6	0	0	0	0	0	0	0	
5	5	6	0	0	0	0	0	0	0	
5	5	6	0	0	0	0	0	0	0	
5	5	6	0	0	0	0	0	0	0	
5	5	6	0	0	0	0	0	0	0	
11	8	5	1	1	3	3	0.2314	0	0	
11	8	6	1	1	3	3	0.239	0	0	
11	8	6	1	1	3	3	0.256	0	0	
11	8	5	1	1	3	3	0.256	0	0	
11	8	5	1	1	3	3	0.263	0	0	
9	9	7	0	0	0	0	0.8166	0	0	
9	9	6	0	0	0	0	0.8201	0	0	
9	9	6	0	0	0	0	0.8166	0	0	
9	9	6	0	0	0	0	0.82	0	0	
9	9	6	0	0	0	0	0.82	0	0	
7	6	6	0	1	3	3	0.4998	1	0	
7	6	6	0	1	3	3	0.4998	1	0	
7	7	6	0	1	3	3	0.4998	1	0	
7	7	6	0	1	3	3	0.4998	1	0	
7	7	6	0	1	3	3	0.4998	1	0	
7	7	6	0	1	1	1	0.7639	0	0	
7	7	6	0	1	1	1	0.7632	0	0	
7	7	6	0	1	1	1	0.7632	0	0	
6	6	6	0	1	1	1	0.7632	0	0	
4	3	6	0	1	1	1	0.7632	0	0	
7	7	6	0	0	0	0	0.1067	0	1	
7	7	6	0	0	0	0	0.1903	0	1	
7	7	6	0	0	0	0	0.2209	0	1	
7	7	5	0	0	0	0	0.2301	0	1	
6	6	5	0	0	0	0	0.2299	0	1	